الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وعلوم مالية

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم إقتصادية التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

# دور جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي

## دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسيدي لخضر

مقدمة من طرف الطالبة: تحت إشراف الأستاذة:

دليلة لعوامري خيرة بن حليمة

أعضاء لجنة المناقشة:

| الصفة | الإسم واللقب | الرتبة | عن الجامعة |
|---|---|---|---|
| رئيسا | عائشة سليمان | أستاذة محاضرة – ب- | جامعة مستغانم |
| مقررا | خيرة بن حليمة | أستاذة مساعدة – أ - | جامعة مستغانم |
| مناقشا | نادية مقداد | أستاذة محاضرة – ب- | جامعة مستغانم |

السنة الجامعية:2018/2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وعلوم مالية

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم إقتصادية التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

# دور جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي

## دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسيدي لخضر

مقدمة من طرف الطالبة: تحت إشراف الأستاذة:

دليلة لعوامري خيرة بن حليمة

أعضاء لجنة المناقشة:

| الصفة | الإسم واللقب | الرتبة | عن الجامعة |
|---|---|---|---|
| رئيسا | عائشة سليمان | أستاذة محاضرة – ب- | جامعة مستغانم |
| مقررا | خيرة بن حليمة | أستاذة مساعدة – أ - | جامعة مستغانم |
| مناقشا | نادية مقداد | أستاذة محاضرة – ب- | جامعة مستغانم |

السنة الجامعية:2018/2017

# إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم .

" الحمد الذي هدانا لهذا وما كنا لنهدي لو لا أن هدانا الله"

صدق الله العظيم

الحمد والشكر لله الذي أعاني ومكنني من إنجاز هذا العمل المتواضع والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين أهدي جهدي وعملي هذا إلى كل من :

. أمي الغالية "زهرة" التي سنداتني في حياتي وأنارت دربي ورسمت الابتسامة في وجهي أطال الله في عمرها .

. إلى أبي العزيز "عبد القادر" الذي علمني كيف أثبت وجودي وظل في حياتي رمز الأمل رحمه الله .

. إلى إخوتي الذي تقاسمت معهم رحم أمي إلى كل من "خيرة" "وفاطمة" "محمد" الذين أتمنى لهم النجاح في هذه الحياة .

. إلى كل الذين تحملهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي .

# كلمة شكر وتقدير

قال الله تعالى :" وإن تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي شديد " سورة إبراهيم الآية

والحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع وألهمني القوة والصبر والعزيمة لإتمام دراستي.

فمن باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله

أتقدم بقلب شاكر وبكل فخر وتقدير إلى أمي "يونسي زهرة" جزاها الله خيرا وإلى كل أساتذتي من الطور الابتدائي إلى جامعة خاصة الأستاذة الشرفة "بن حليمة خيرة" وإلى كل عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة سيدي لخضر وإلى كل عمال المكتبة جامع عبد الحميد بن باديس .

كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد خاصة أخواتي.

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| **إهداء** | |
| **كلمة شكر وتقدير** | |
| **فهرس المحتويات** | I |
| **قائمة الأشكال والجداول** | V |
| **قائمة المختصرات** | VII |
| **المقدمة العامة** | 01 |
| **الجانب النظري** | 04 |
| **الفصل الأول: المعلومات المالية وتقييم الأداء المالي** | 05 |
| **مقدمة الفصل الأول** | 06 |
| **المبحث الأول:** عموميات حول المعلومات المالية | 07 |
| **المطلب الأول:** مفهوم البيانات والمعلومات المالية | 07 |
| **الفرع الأول:** تعريف البيانات المالية | 07 |
| **الفرع الثاني:** تعريف المعلومات المالية | 08 |
| **المطلب الثاني:** مفهوم جودة المعلومات المالية | 08 |
| **الفرع الأول:** تعريف الجودة | 08 |
| **الفرع الثاني** : تعريف جودة المعلومات المالية | 09 |
| **المطلب الثالث:** خصائص وتضيف المعلومات المالية | 10 |
| **الفرع الأول:** خصائص المعلومات المالية | 10 |
| **الفرع الثاني:** تضيف المعلومات المالية | 12 |
| **المبحث الثاني:** عموميات حول تقييم الأداء المالي | 13 |
| **المطلب الأول:** مفهوم تقييم الأداء المالي | 13 |
| **الفرع الأول:** تعريف الأداء المالي | 14 |
| **الفرع الثاني:** تعريف تقييم الأداء المالي | 14 |
| **المطلب الثاني:** أهمية وخطوات تقييم الأداء المالي | 15 |
| **الفرع الأول:** أهمية الأداء المالي | 15 |
| **الفرع الثاني:** خطوات تقييم الأداء المالي | 15 |
| **المطلب الثالث:** معايير ومؤشرات الأداء المالي | 16 |
| **الفرع الأول:** معايير الأداء المالي | 16 |
| **الفرع الثاني:** مؤشرات الأداء المالي | 17 |

| | |
|---|---|
| **المبحث الثالث**: أثر جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي | 24 |
| **المطلب الأول:** قياس جودة المعلومات المالية والأداء المالي | 24 |
| **الفرع الأول**: قياس جودة المعلومات المالية | 24 |
| **الفرع الثاني**: مقياس الأداء المالي | 25 |
| **المطلب الثاني**: مصادر المعلومات ودورها في المؤسسة | 25 |
| **الفرع الأول**: مصادر المعلومات | 25 |
| **الفرع الثاني**: دور المعلومات في المؤسسة | 26 |
| **المطلب الثالث**: العوامل المؤثرة في المعلومات والأداء المالي | 27 |
| **الفرع الأول:** العوامل المؤثرة في تفسير المعلومات واستخدامها | 27 |
| **الفرع الثاني:** العوامل على الأداء المالي للمؤسسة | 28 |
| **خاتمة الفصل الأول** | 29 |
| **الجانب التطبيقي** | 30 |
| **الفصل الثاني: دراسة ميدان في وكالة BADR بسيدي لخضر** | 31 |
| **مقدمة الفصل الثاني** | 32 |
| **المبحث الأول**: تقديم وكالة الفلاحة والتنمية الريفية بسيدي لخضر | 33 |
| **المطلب الأول**: لمحة حول وكالةBA DR سيدي لخضر | 33 |
| **الفرع الأول**: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية | 33 |
| **الفرع الثاني**: الهيكل التنظيمي للوكالةBADR | 34 |
| **المطلب الثاني**: وظائف وأهداف الوكالة BADR | 36 |
| **الفرع الأول**: وظائف وكالةBADR | 36 |
| **الفرع الثاني**: أهداف الوكالةBADR | 37 |
| **المطلب الثالث**: موارد واستخدامات وكالة BADR | 38 |
| **الفرع الأول**: موارد وكالةBADR | 38 |
| **الفرع الثاني**:استخدامات وكالةBADR | 39 |
| **المبحث الثاني**: تقييم الأداء المالي في الوكالة BADR بسيدي لخضر | 40 |
| **المطلب الأول:** قواعد ومراحل عملية تقييم الأداء المالي في الوكالة BADR | 40 |
| **الفرع الأول**: قواعد تقييم الأداء المالي في الوكالة BADR بسيدي لخضر | 40 |
| **الفرع الثاني:** مراحل عملية تقييم الأداء المالي في الوكالةBADR بسيدي لخضر | 41 |
| **المطلب الثاني**: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية وأهميتها في الوكالة | 41 |
| **الفرع الأول**: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية | 41 |
| **الفرع الثاني**: أهمية النسب المالية في الوكالة بنك BADR | 43 |
| **المطلب الثالث:** تقييم الأداء المالي باستخدام القوائم المالية | 44 |

| | |
|---|---|
| **المبحث الثالث**: استخدام جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي في الوكالة | 46 |
| **المطلب الأول**: شروط والمحددات الأساسية لجودة المعلومات المالية | 46 |
| **الفرع الأول**: شروط الجودة المعلومات المالية | 46 |
| **الفرع الثاني**: القيود الأساسية لجودة المعلومات المالية | 47 |
| **المطلب الثاني**: مصدر المعلومات وأهميتها في عملية التقييم الأداء المالي في الوكالة | 47 |
| **الفرع الأول**: مصدر المعلومات عملية التقييم الأداء المالي في الوكالة | 47 |
| **الفرع الثاني**: أهمية المعلومات في عملية تقييم الأداء المالي في الوكالة | 48 |
| **خاتمة الفصل الثاني** | 50 |
| **خاتمة العامة** | 51 |
| **قائمة المراجع** | 55 |
| **الملاحق** | |

# قائمـــة الأشكال والجداول

# قائمة الأشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 1- I | العوامل المؤثرة على استخدام المعلومات وتفسيرها | 27 |
| 2-II | الهيكل التنظيمي للوكالة BADR | 34 |
| 3-II | نموذج SWOT | 45 |


# قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 1- I | نسب الربحية | 19 |
| 2-I | نسب السيولة | 20 |
| 3-I | نسب كفاية رأس المال | 22 |
| 1- II | أهم النسب المالية التي تعتمد عليها الوكالة بنك BADR بسيدي لخضر | 42 |
| 2-II | جدول حساب النتائج في وكالة بنك BADRبسيدي لخضر 2017/12/31 | 44 |

# قائمة المختصـــــرات

| المختصرات | الاسم كامل باللغة العربية والفرنسية |
|---|---|
| BADR | بنك الفلاحة والتنمية الريفية<br>Banque de développement agricole et rural |
| BNA | البنك الوطني الجزائري<br>Banque Nationale d'Algérie |
| IASCF | لجنة أسس المعايير الدولية المحاسبية<br>International Accounting standards committee |
| SWOT | التهديدات ، الفرص، الضعف، القوة<br>Strong , Weakness, Opportunity, threat |

# المقدمـــة العامـة

نعيش في عصر يمكن أن نطلق عليه عصر المعلومات، وأهم وما يميزه هو حجم الاتصالات التي تحقق بين الأفراد والشعوب، وتعد تلك الاتصالات وسيلة النقل المعلومات من جهة أخرى. لذلك نجد المعلومات المالية تحظى بالاهتمام من منظمات الأعمال عامة والمؤسسات المصرفية خاصة في الآونة الأخيرة في كثير من الدول العالم، فهي بذلك لم تغب عن عالم التسابق الدائم حول تكنولوجية المعلومات لأن دقتها وجودتها هي الأساس التي تبني عليها القرارات الهامة والتي تؤثر مباشرة على المؤسسات المصرفية، وبالتالي فإن المعلومات المالية تلعب دور مهم في تقييم الأداء المالي، لأنها تعتبر الدواء الشافي للأداء المالي الذي يعتبر من المقومات الرئيسية للمؤسسات حيث توفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوقة بها لمقارنتها مع الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسات الخاصة المصرفية منها، وذلك من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة سابقا. فالأداء المال هو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء والاستمرار للمؤسسات خاصة البنوك .

**إشكالية الدراسة:**

باعتبار أن البنوك تمثل الركيزة أساسية ودورا هاما وحيويا في دعم الاقتصاد الوطني والذي يعد الأساس الذي تقوم عليه أي دولة. فهي تسعى إلى تفادي المشاكل والتغلب على الأزمات من خلال تقييم الأداء المالي بالاعتماد على توفير المعلومات المالية بالجودة العالية، حتى تتمكن من الإنجاز المهام وتحقيق الأهداف التي ترغب المؤسسة الوصول إليها.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى تساهم جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي ؟

وتتفرغ هذه الإشكالية إلى أسئلة فرعية :

- ماذا نقصد بالمعلومات المالية وما دورها في المؤسسة ؟
- ماذا نقصد بالأداء المالي وما هي أهميته في المؤسسة ؟
- فيما تكمن المؤشرات المالية التي تساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ؟

**فرضيات الدراسة :**

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بطرح الفرضيات التالية :

- المعلومات المالية هي في الأصل بيانات تمت معالجتها من أجل استخدامها في عملية تقييم الأداء المالي وبالتالي اتخاذ القرار الفعال في الوقت المناسب ؛
- مؤشرات التقييم الأداء المالي لديها دور فعال في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة .

**منهج الدراسة :**

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة واثبات صحة الفرضيات، اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي في عرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال البحث مع الاعتماد على المنهج التحليلي في تفسير تلك المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج منها هذا في الجانب النظري أما في جانب التطبيقي فسوف نحاول

الاعتماد على المنهج الخاص بدراسة حالة بغرض البحث المعمق والمفصل لحالة معينة على أرض الواقع وإسقاط نتائج الدراسة النظر عليها .

**هيكل الدراسة :**

لدراسة هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى قسمين قسم نظري وقسم تطبيقي .

**القسم النظري**: يتمحور مضمونه حول المعلومات المالية وتقييم الأداء المالي حيث تم التطرق في المبحث الأول على عموميات حول المعلومات المالية من خلال التعرف على البيانات والمعلومات المالية بالإضافة إلى جودة المعلومات المالية وكذلك تصنيفها وخصائصها وفي المبحث الثاني تطرقنا لجانب النظري للتقييم الأداء المالي من خلال المفهوم والأهمية والخطوات ومعايير، وبالإضافة إلى الركيز على مؤشرات الأداء المالي والمبحث الثالث تم التطرق إلى أثر جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي من خلال التطرق إلى كل من قياس جودة المعلومات المالية والأداء المالي بالإضافة إلى العوامل المؤثرة في تفسير المعلومات واستخدامها وكذلك العوامل المؤثرة في الأداء المالي بالإضافة إلى مصادر المعلومة ودورها في المؤسسة .

**أما القسم التطبيقي**: خصص لدراسة ميدانية عن واقع جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسيدي لخضر.

**أهداف الدراسة :**

تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف أهمها :

- محاولة التعرف على المعلومات المالية ودورها في المؤسسة ؛
- محاولة معرفة قياس كل من جودة المعلومات المالية والأداء المالي؛
- محاولة تحديد معايير تقييم الأداء المالي والمؤشرات المستخدمة في ذلك ؛
- تطبيق المؤشرات المالية في إحدى المؤسسات المصرفية .

**أهمية الدراسة :**

يعتبر موضوع البحث ذو أهمية بالغة لدى المسيرين وخاصة تلك الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية للمؤسسة فهو يستعمل المعلومات المالية من أجل تقييم الأداء المالي بالاعتماد على معايير مؤشرات التي يمكن استخدامها في عملية التقييم الأنشطة المالية التي تمارسها المؤسسات المصرفية وكذلك تحقيق أهدافها .

بالإضافة إلى كيفية تطبيق هذه المؤشرات على أرضية الواقع للوصول إلى نتائج لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ومن ثم تحديد نقاط القوة لتشجيعها ونقاط الضعف لمعالجتها

**أدوات الدراسة :**

اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات التالية :

- المؤلفات العلمية؛
- الرسائل الجامعية؛
- الأوراق البحثية ؛
-

- المداخلات العلمية ؛
- القوانين والمراسيم ؛
- وثائق مقدمة من مديرية البنك .

**صعوبات الدراسة :**

- أثناء قيامنا بهذه الدراسة واجهتنا بعض الصعوبات أهمها ما يلي :
- صعوبة جمع المعلومات في الوكالة ؛
- قلة المراجع خاصة فيما يخص جودة المعلومات المالية .

# الجانب النظري

# الفصل الأول:

## المعلومات المالية وتقييم الأداء المالي

**مقدمة الفصل الأول**

تعد جودة المعلومات المالية من العوامل الأساسية التي يتوقف عليها نجاح المؤسسات في تحقيق أهدافها وعلى مدى تحكمها في تقييم الأداء المالي وتسير مواردها المادية والمالية والبشرية المتاحة لها وحسن إدارتها لعلاقاتها مع متعامليها .

فإن توفر المعلومات وتنويعها وحسن استغلالها يشكل العامل الأساسي في تقييم الأداء المالي، خاصة المعلومات المالية التي تهدف إلى تقييم الأداء المالي وضمان السير الحسن للمؤسسة قصد تحقيق الأهداف المسطرة وتحقيق الربح وضمان النمو أو التوسع من خلال زيادة رقم الأعمال وتحسين سمعة المؤسسة لدى زبائنها...الخ. هذا الأمر يتطلب اتخاذ القرارات التي تكون مبنية على جودة المعلومات المالية الدقيقة والمستغلة في الوقت المناسب وهذا حسب احتياجات المؤسسة، وهذا يعني إن المؤسسة تتغلب على الصعوبات التي قد تواجهها باستخدام جودة المعلومات المالية .

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى :

المبحث الأول: عموميات حول المعلومات المالية.

المبحث الثاني: عموميات حول تقييم الأداء المالي.

المبحث الثالث: أثر جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي .

**المبحث الأول: عموميات حول المعلومات المالية.**

تعتبر المعلومات في عصرنا الحاضر موردا هاما وذو قيمة كبيرة لا يقل أهمية عن أي مورد أخر في المؤسسة من أجل اتخاذ القرارات خاصة المعلومات المالية. إلا أن البعض يستخدم لفظ البيانات المالية والمعلومات المالية للدلالة على نفس المفهوم، بينما الواقع أن كلا من المفهومين مختلفين عن الأخر وهذا ما سوف يتم التطرق إليه في المطلب الأول ثم في المطلب الثاني سيتم التطرق إلى مفهوم جودة المعلومات المالية التي هي محل دراسة وفي المطلب الثالث فسيتم التطرق إلى خصائص وتصنيف المعلومات المالية .

**المطلب الأول: مفهوم البيانات والمعلومات.**

يستخدم البعض لفظ البيانات والمعلومات للدلالة على نفس المفهوم، بينما في الواقع أن كل من المفهومين مختلف عن الآخر، وهذا ما ستوضحه في هذا المطلب.

**الفرع الأول: تعريف البيانات المالية .**

البيانات مصطلح شاع استخدامه بصيغة الجمع، مفرده بيان، وهي المادة الخام التي تشتق منها المعلومات، وهي تمثل الأشياء والحقائق والأفكار والآراء والأحداث والعمليات التي تعبر عن مواقف وأفعال وتوصف هدفا أو ظاهرة أو واقعا معينا( ماضيا، أو حاضرا، أو مستقبلا) دون أي تعديل أو مقارنة يتم التعبير عنها (تمثيلها) بكلمات أو أرقام أو رموز أو أشكال .[1]

وتعرف البيانات بأنها رموز مجردة من المعنى الظاهر وتعتبر المادة الخام التي يمكن أن تكون كمية يمكن قياسها وحسابها رياضيا أو أن تكون غير كمية (وصفية) مثل العادات والتقاليد...الخ تتطلب إجراء معالجات معينة من أجل تحويلها إلى نتائج (معلومات) بالإمكان الاستفادة منها بشكل أفضل .[2]

وأيضا تعرف البيانات على أنها الحقائق التي لو تركت على حالها فان تضيف شيئا إلى معرفة مستخدميها بما لا يؤثر على سلوكهم في اتخاذ القرار.[3]

ويؤكد أخر بأن البيانات المالية هي عبارة عن حقائق وأرقام خام عن أحداث مالية معينة غير مرتبة وغير معدة لاستخدام (بشكلها الحالي)، ويتم جمع هذه البيانات لاحتمال استخدامها فيما بعد الإنتاج معلومات.[4].

وتعرف كذلك على أنها عبارة عن الحروف والجمل والعبارات والأرقام والرموز غير المنظمة وغير مرتبطة بموضوع واحد والتي لا يستفاد منها في الشكل الحالي إلا بعد تطويرها من خلال عمليات التحليل والشرح ، والتي إذا مافرزت وصنفت وبوبت ونظمت فإن هذه البيانات تحولت إلى معلومات.[5]

ومن خلال ما سبق أستنتج أن البيانات المالية هي حقائق مجردة ليس لها أي معنى أو دلالة وهي تكون في شكل أرقام أو رموز غير منظمة وغير مرتبطة بموضوع واحد، كما أنها تعتبر المادة الخامة للمعلومات المالية

---

[1] سليم حسنية ، "**نظم المعلومات الإدارية وإدارة المعلومات في عصر المنظمات الرقمية** "، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 24.

[2] عثمان كيلاني وآخرون، " **مدخل إلى نظم المعلومات الإدارية** "، دار المنهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 15.

[3] محمد القومي وآخرون، " **تصميم وتشغيل نظم المعلومات محاسبية** "، مكتبة الأشعة الإسكندرية، مصر، 1999، ص 19.

[4] محمد مطر عطية وآخرون، **" نظرية محاسبة واقتصاد معلومات الإطار الفكري وتطبيقاته العلمية** "، دار حنين للنشر ، عمان، الأردن، 1996، ص 20.

[5] إيمان فاضل المراني وهيثم محمد الزغبي،**" نظم المعلومات الادارية**"، دار صنعاء للنشر والتوزيع، عمان ، 2002 ، ص24.

**الفرع الثاني: تعريف المعلومات المالية.**

تعد المعلومات العنصر الأساسي في مختلف الأنشطة التي تمارسها الإدارة سواء كانت تخطيطا، أو تنظيما أو توجيها، أو رقابة، وهي أيضا ذات أهمية وحيوية في عملية الاتصال وعملية اتخاذ القرارات.

- تعرف المعلومات المالية بأنها المعلومات التي تتعلق بالوضع المالي للمنظمات .[1]

ويرى هندريكس أن المعلومات المالية هي البيانات التي يكون لها صدى لدى مستقبلها وتؤدي إلى تخفيض عدم التأكد، وتوصل رسالة إلى متخذ القرار تكون قيمتها أعلى من تكلفتها، ومن المحتمل أنها تستدعي استجابة متخذ القرار.[2]

- بينما يرى قاسم المعلومات على أنها البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كامل يمكن من استخدمها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات.[3]

من خلال استعراض التعاريف المختلفة للمعلومات المالية يتبين أن معظمها يتفق على أن المعلومات هي في الأصل بيانات تمت معالجتها لتكون في صورتها الحالية، تتمتع بقيمة عالية، وتزيد من معرفة متخذ القرار وتؤثر فيه وتقلل من حالة عدم التأكد المصاحبة لعملية اتخاذ القرار والتنبؤ بالمستقبل وتقييم الأداء المالي، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على دقة وصحة القرارات المتخذة .

**المطلب الثاني: مفهوم جودة المعلومات المالية.**

تعتبر جودة المعلومات المالية من أهم الخصائص التي يطلبها المسيرون من أجل اغتنام أي فرصة لتحقيق أهدافها، وفي هذا المطلب سيتم التطرق في الفرع الأول إلى مفهوم الجودة وفي الفرع الثاني إلى مفهوم جودة المعلومات المالية.

**الفرع الأول: تعريف الجودة.**

بالرغم من الاهتمام المتزايد بموضوع الجودة إلا أن الملاحظ أن هناك اختلافا في تعريف الجودة وفقا لاختلاف وجهات النظر للكتابات في هذا الموضوع منها ما يلي :

تعربف الجودة كما يرها جو تشروكو في: " على أنها تلبية احتياجات العملاء بأقل تكلفة ممكنة " [4].

كما يعرفها جوران وجرونا:" على أنها ملائمة الاستعمال وهذا يعني أن السلعة والخدمات يحب أن تلبي احتياجات المجتمع الذي سيتخذمها ".[5]

كما تعرف كذلك على أنها مدخل شامل يهدف إلى التحسين المستمر على مستويات ووظائف المنظمات وتعتمد على تخطيط، تنظيم وتحليل كل أنشطة المنظمات وتعتمد على مشاركة ومساندة كل مستويات المنظمة المتتابعة.[6]

---

[1] نازم محمود مكاوي وعبد الرؤوف حمادنة، " **دور المعلومات المالية في الحد من أثر الأزمة** المالية العالمية على الأسواق المالية للدول النامية "، دراسة في السوق عمان المالي، بحث مقدم لمؤتمر الأزمة العالمية، جامعة الإسراء، 2009، ص07.

[2] دونيس هندريكسن، " **نظرية المحاسبة** "، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، الطبعة الأولى، دار المؤلف، الأردن، 1990، ص123.

[3] عبد الرزاق قاسم، " **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية** "، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص.13

[4] خالد بن سعد عبد العزيز بن سعيد، " **إدارة الجودة الشاملة** "، الطبعة الأولى، مكتبة مالك فهد الوطنية، السعودية، 1997،ص44.

[5] نفس مرجع سابق، ص45.

[6] جمال الدين العويسات " **إدارية الجودة الشاملة** "، دار هما للطباعة والنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 2003، ص 14.

كما تعرف كذلك على أنها عملية بناءية تهدف إلى تحسين المنتج النهائي ولا يمكن اعتبارها عملية خيالية أو معقدة حيث تستند على الإحساس العام للحكم على الأشياء، وتستند فلسفة" أدوارد يمنج" الإدارة الجودة على ضرورة تحسين ظروف العمل لكل العاملين داخل المؤسسة ويرجع ذلك إلى تشابه كل من ظروف العمل وبيئة الإدارية .[1]

كما تعرف كذلك بأنها ناتج عن تفاعل خصائص نشاطات التسويق والهندسة والصناعة والصيانة والذي بدوره يمكن من تلبية حاجات العميل ورغباته.[2]

ومن خلال ما سبق استنتج أن كلمة الجودة لا تعني الأفضل أو الأحسن كما يظن البعض، لأن لهذا المصطلح عدة مفاهيم فمنها ما يتعلق بمدى ملائمة المنتوج (السلعة أو الخدمة) للاستعمال وقد يقصد بها مدى تحقيق المنتوج لرغبات المستعمل، وقد يقصد بها مطابقة المنتوج للمواصفات الموضوعة سلفا، وقد يتعلق الأمر بكل ما سبق ذكره معا.

**الفرع الثاني: تعريف جودة المعلومات المالية.**

إن المعلومات الجيدة يتكرر استعمالها باستمرار ، أي أن هذه المعلومات تكون ذات جودة إذا أنها تساعد على اتخاذ بعض أنواع القرارات وتسعد كذلك على تقييم الأداء. فهي تعرف على أنها خصائص التي تتسم بها المعلومات المالية وكذا القواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المالية.[3]

إن من مظاهر جودة المعلومات أن تكون مرتبة ومتسلسلة وفقا لمتطلبات الأفراد والمستعملين لها واحتياجاتهم، ويجعل الترتيب المعلومات ذات معنى وقيمة كما أنه يوفر كثيرا من وقت مستعملها خصوصا بالنسبة إلى أولئك الذين يقومون بتحليل المعلومات المالية بهدف اتخاذ القرارات.[4]

يكون المعلومات جودة (قيمة) اقتصادية بقدر التقليل من احتمالات المخاطرة بشرط أن تكون التكلفة البضاعة أقل من العائد المضاف كما تتحدد جودتها بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل وكفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناءا على تلك المعلومات، وبالتالي القيمة المضافة التي تحدثها على مستوى كل مراكز القرار وعليه يتم التركيز على القيمة المضافة التفاضلية للمعلومات ويدخل في تحليل ذلك عامل التكلفة والمنفعة .[5]

ومن خلال ما سبق أستنتج إن المعلومات المالية تعتبر من أهم الخصائص التي يطلبها المسيرون من أجل اغتنام أي فرصة تسمح للمؤسسة من زيادة قدراتها وكذلك من أجل إعطاء قرارات لا تتعارض وأهداف المؤسسة.

---

[1] أحمد إبراهيم، " **الجودة الشاملة في الإدارة والتعليمية والمدرسية**"، الطبعة الأولى، دار الوفاء للدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 17.

[2] محفوظ أحمد جودة، " **إدارة الجودة الشاملة مفاهيم وتطبيقات** "، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 20.

[3] عاصم عباسي، " **تأثير جودة معلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية واتخاذ القرارات** "، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، كلية في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، 2011/ 2012، ص38.

[4] فايز نجار، " **نظم المعلومات الإدارية** "، دار حامد، عمان، الأردن، 2005، ص 29.

[5] هواري سويسي، " **مدى قدرة المؤسسة الوطنية للأشغال الآبار entp على تقدير المعلومات المالية عالية الجودة في ظل قواعد الإفصاح المنصوص عليها في نظام المحاسبي المالي** "، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول نظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الدولية للمراجعةIsa ، جامعة سعد حلب، البليدة يوم 11- 13 ديسمبر 2011.

**المطلب الثالث: خصائص وتصنيف المعلومات المالية.**

تتسم المعلومات المالية بمجموعة من الخصائص وكذا القواعد الواجب استخدامها لتصنيف المعلومات المالية وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب، حيث سيتم التطرق في الفرع الأول حول خصائص المعلومات المالية أما الفرع الثاني سيتم التطرق إلى تصنيفها.

**الفرع الأول: خصائص المعلومات المالية.**

إن أبرز أهداف التقارير المالية هو توفير المعلومات المفيدة التي تلبي مختلف احتياجات مستخدمي تلك التقارير سواء كان ذلك داخل المنشأة أو خارجها ولكي تكون المعلومات المالية ذات كفاءة وفاعلية في تحقيق أهدافها، لا بد أن تتوافر فيها الخصائص التالية:

ا- **الخصائص النوعية للمعلومات المالية:** باعتبارها القاعدة العامة، وأن تحقيق ذلك يتطلب توفير خاصتين أساسيتين هما خاصية الملائمة وخاصة الموثوقية حتى يتسنى لمتخذ القرار الاعتماد على المعلومات، فإذا فقدت المعلومات المالية أي من الخاصيتين الرئيسيتين تكون غير مفيدة لمستخدميها الرئيسين.[1]

ا ـ 1- **خاصية الملائمة:** تعرف على أنها القدرة على إحداث اختلاف في القرار سواء بالمساعدة على تكوين التنبؤ أو تأكد التوقعات الصحيحة.[2]

وعرفها حسين بأنها تلك المعلومات التي ستؤثر على سلوك متخذ القرار، وتجعله يتخذ قرار يختلف عن ذلك القرار، الذي كان يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات .[3]

وحتى تكون المعلومات الملائمة يلزم توفر ثلاث خصائص فرعية وهي كالتالي:

أ. **خاصية القيمة التبؤية للمعلومات المالية:** إن مقدرة المعلومات المالية في تحسين مقدرة متخذ القرار على التنبؤ بنتائج التوقعات المستقبلية في ضوء نتائج الماضي والحاضر هي أحد الخصائص الفرعية للمعلومات الملائمة ـ فالمعلومات الملائمة هي التي تساعد على التنبؤ بالعوائد المرتبطة بالنشاط المستقبلي، فبدون معرفة الأحداث الماضية يصعب بها التنبؤ ستكون عليه في المستقبل، كما أن معرفة نتائج الأحداث الماضية دون اهتمام بالمستقبل يعتبر عملا غير هادف.[4]

خاصية القيمة الاسترجاعية (القدرة على إمكانية التحقق من صحة التنبؤات): تمتلك المعلومات المالية قيمة إسترجاعية عندما يكون لها قدرة على تغيير أو تصحيح التوقعات الحالية أو المستقبلية، وهي لا تقل أهمية عن خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات وتساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي يستخدم المعلومات في تقييم نتائج القرارات التي تبنى على هذه التوقعات .[5]

---

[1] عباس مهدي الشيرازي، " **نظرية المحاسبة** "، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1990، ص196.

[2] محمود السيد الناغي، " **اتجاهات معاصرة في نظرية المحاسبة** "، المكتبة العصرية المنصورة، مصر، 2007، ص 89.

[3] أحمد حسين علي، " **نظم المعلومات المحاسبية والإطار الفكري والنظم التطبيقية** "، دار الجامعة المصرية، القاهرة، مصر، 1007، ص26.

[4] عبد الحميد مانع الصبح، " **أهمية الملائمة والثقة في التقارير المالية المنشورة لأغراض اتخاذ القرارات وتقييم الأداء** "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسة، جامعة مستنصرة، بغداد، العرق، 1994/ 1995،ص 56.

[5] عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص201.

**خاصية التوقيت المناسب (التزاما):** إن حصول متخذ القرار على المعلومات قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في القرارات، يعد جانبا مساعدا في زيادة الملائمة. فإذا لم تكن المعلومات متاحة عند الحاجة إليها، وأصبحت متاحة بعد فترة طويلة من الأحداث المقرر عنها، بحيث تكون لها قيمة مستقبلا، عندئذ تكون غير ملائمة. [1]

**ا- 2 خاصة الموثوقية :** تعتبر خاصية الموثوقية أحد الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات، وتتوافر هذه الخاصية في المعلومات عندما تكون خالية من الأخطار وحيادية وتتصف بأمانة التعبير، أي أنها خاصية تتعلق بأمانة المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليه.[2]

*وحتى تكون المعلومات الموثوقية يجب توفير ثلاث خصائص فرعية وهي كالتالي :

أ. **خاصية الصدق في التعبير:** يقصد بها وجود درجة عالية من التطابق بين المقاييس (المعلومات) وبين الظواهر المراد التقرير عنها والعبرة هنا بصدق تمثيل المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل. وخاصة الصدق في التعبير وتتطلب مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز وهما: [3]

1- التحيز في عملية القياس.

2- التحيز من قبل القائم بعملية القياس .

ب- **خاصية القابلية لتحقيق:** إن هذه الخاصية تتجلى عند حدوث درجة من الإتقان بين عدد من الأفراد القائمين بالقيام، والذين يستخدمون نفس طرق القياس،كأن يتوصل عدد من المراجعين المستقبلين إلى نفس النتائج بخصوص فحص القوائم المالية. وإذا توصلت أطراف خارجية تستخدم نفس طرق القياس إلى نتائج مختلفة، فإن قوائم المالية تكون غير قابلة للتحقق ولا يمكن للمراجع لإبداء رأي فيها.[4]

ج- **خاصية الحياد:** فعندما ملا تتوفر في المعلومات خاصية الحياد، لا يمكن اعتبارها معلومات أمينة ولا يمكن الوثوق بها أو الاعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرارات. ويمكن القول بأن خلو المعلومات من التحيز يحقق لنا بصورة تلقائية حيادة هذه المعلومات.إلا أنه لا يمكن القول أن العكس دائما صحيح.لأن حسن النوايا لا يعتبر كافيا لضمان حيدة المعلومات، وبالتالي إمكانية الاعتماد عليها.[5]

**II- الخصائص الثانوية للمعلومات المالية: بالإضافة إلى الخصائص النوعية الرئيسية يوجد خصائص أخرى ذات أهمية كبيرة لا تقل عن سابقاتها وهي كالأتي :**

1- **خاصية القابلية للمقارنة: ولكي تكون المعلومات المالية قابلة للمقارنة يجب أن يتوفر فيها شرطان التاليان:[6]**

أ. **سهولة العرض واستخدام أسلوب واحد للقياس المحاسبي يسهل إجراء تقييم تلك المعلومات؛**

ب. **الثبات في القياس والعرض للمعلومات من فترة زمنية لأخرى .**

---

[1] شرويدر رتشار وآخرون، " **نظرة المحاسبة** "، ترجمة خالد كاجيجي وإبراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2006، ص 87.

[2] عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص 201.

[3] نفس مرجع سابق، ص 202.

[4] دونا لدكيسو وجيري يجانت، " **المحاسبة المتوسطة** "، الجزء الأول، ترجمة أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005، ص70.

[5] عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص 204.

[6] إبراهيم أحمد الصعيد، " **نظم المعلومات المحاسبية** "، دار الفكر المعاصر للنشر، دمشق، سوريا، 1996، ص 35.

**خاصية الثبات**: إن خاصية الثبات تقتضي أن تطبيق المنظمة نفس الأساليب والطرق لنفس الأحداث المحاسبية من فترة محاسبية لأخرى، كما أن هذه الخاصية لا تعني بشكل مطلق في الثبات في حالة وجود طريقة جديدة وأفضل من القديمة. بل يعني إتباع طريقة التي تكون مناسبة مع الإفصاح عن التغير في القوائم المالية الخاصة بالفترة التي حدث فيها التغير.[1]

**الفرع الثاني: تصنيف المعلومات المالية.**

يختلف تصنيف المعلومات المالية وتبويبها تبعا لاعتبارات عديدة، ويمكن تصنفها كما يلي:

1-**من حيث دلالتها:** تصنف كما يلي: [2]

أ. **معلومات مالية تاريخية**: وهي معلومات تتعلق بقياس الأحداث والعمليات التي تمت في الزمن الماضي كالقوائم المالية ( الميزانية العمومية، قائمة الدخل، ..الخ)

ب. **معلومات مالية حالية**: وهي معلومات يتم إعدادها لأغراض التخطيط الرقابة الداخلية وتتعلق بالأنظمة التشغيلية للمنظمة .

ج. **معلومات مالية مستقبلية**: وهي معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل ومساعدة الإدارة اتخاذ القرارات السليمة

2- **من حيث درجة تكرارها**: تصنف كما يلي: [3]

أ. **معلومات دورية**: وهي معلومات يتم إعدادها وتقديمها لمحتاجيها على فترات دورية منظمة.

ب. **معلومات غير دورية:** وتتمثل في المعلومات التي تستخدم لأغراض خاصة وتكون الحاجة إليها محددة كدراسات الجدوى الاقتصادية.

3- **من حيث مصدرها**: تصنف كما يلي: [4]

أ. **معلومات مالية داخلية**: وهي مجموعة تعبر عن أحداث ووقائع تمت داخل المنظمة مثل التقارير والكشوفات اليومية...الخ أي كل ما يتعلق بالعمليات الاعتيادية للمنظمة.

ب. **معلومات خارجية**: وهي معلومات يتم الحصول عليها من مصادر خارجية كالعلماء والممولين...الخ وتتضمن معلومات عن البيئة المحيطة وظروف السوق .

4- من حيث توقيت الحصول عليها : تصنف كما يلي:[1]

أ. **معلومات مالية متوفرة (جاهزة):** وهي تلك المعلومات التي يتم الحصول عليها بشكل سريع ومباشر عند الحاجة إليها، وتكون معدة ومجهزة مسبقا، وهي بالتالي مفيدة وبدرجة كبيرة في اتخاذ القرارات التشغيلية.

ب. **معلومات مالية غير متوفرة (غير جاهزة):** وهي معلومات غير متوفرة عند الحاجة إليها، مما يطلب وقتا أطول في إعدادها وتجهيزها وترتبط عادة بالقرارات الإستراتيجية للمنظمة.

---

[1] مصطفى يوسف سبسي، " **دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات** "، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة حلب، البليدة، 2010/ 2011، ص 19.

[2] عمر حسن، " **تصميم النظام المحاسبي مع دراسة تطبيقية على البنوك التجارية وشركات التأمين** "، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 25.

[3] نفس المرجع سابق، ص25.

[4] سمير الصبان وإسماعيل جمعه، " **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية** "، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 07.

[1] مصطفى يوسف سبسي، مرجع سبق ذكره، ص 09.

5- **من حيث ارتباطها بالعملية الادارية** : وتصنف كما يلي:

أ. **معلومات مالية خاصة بالتخطيط:** وهي المعلومات التي تساهم في دراسة وتحليل البدائل المختلفة لمجموع الأهداف المراد تحقيقها، والمفاضلة بينها في صورة مالية كمية ووصفية .

ب. **معلومات مالية خاصة بالرقابة:** وهي معلومات تتعلق بمتابعة التنفيذ الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط، للتأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقا للخطط المرسومة والسياسات والمعايير الموضوعة واكتشاف الانحرافات وتحليلها.

ج. **معلومات خاصة باتخاذ القرارات:** وهي المعلومات المالية المتعلقة بترشيد ومساندة القرارات الإدارية من حيث تحديد البدائل المقترحة للقرار وتقيمها.

6- **من حيث ارتباطها بالزمن** : تصف كما يلي: [1]

أ. معلومات مالية جامدة: هي المعلومات المالية التي تعبر عن قيمة حدث معين في لحظة زمنية محددة.

ب. معلومات مالية ديناميكية وهي المعلومات التي تعبر عن حالة التغير التي حدثت في قيمة الحدث خلال فترة زمنية .

7- **من حيث متطلباتها العملية** : تصنف كما يلي : [2]

أ. **معلومات مالية إجرائية**: وهي معلومات تتطلب من متلقيها إجراءات معينة على الفور أو في وقت لا حق .

ب. **معلومات مالية غير إجرائية**: وهي معلومات خبرية توضح أحداث وعمليات تمت في وقت سابق لا يتطلب من متلقيها اتخاذ أي إجراء.

**المبحث الثاني: عموميات حول تقييم الأداء المالي.**

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي أهمية كبيرة في نشاط المؤسسة، فهي تعتبر عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات والغرض منها هو تشخيص الوضعية المالية لها من خلال فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين، وذلك لمعرفة مدى قدرتها على تحقيق المهام والأهداف والتي تسعى إليها باستخدام المؤشرات والنسب المالية وذلك بالاعتماد على مجموعة من خطوات التقييم الأداء المالي، وهذا ما سوف يتم التطرق إليه من خلال هذا المبحث الذي يتم التطرق في المطلب الأول على مفهوم تقييم الأداء المالي وفي المطلب الثاني سيتم معرفة أهمية وخطوات تقييم الأداء المالي وفي المطلب الثالث سيتم عرض معايير ومؤشرات الأداء المالي.

**المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي.**

يحتل تقييم الأداء المالي مكانه بالغة في غالبية القطاعات الاقتصادية حيث ركزت عليه الكثير من الدراسات وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد المالية التي تعتمد عليها المؤسسة ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى تعريف الأداء المالي وتقييم الأداء المالي.

**الفرع الأول: تعريف الأداء المالي.**

يعرف الأداء المالي على أنه مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة.[3]

---

[1] محمد عطية مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره،ص 20.

[2] نفس المرجع السابق، ص20.

[3] عبد الغني دادان ومحمد الأمين كماسي"، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالي"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، جامعة ورقلة، 2005، ص304.

- يعرف الأداء المالي على أنه مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية.[1]
- **الأداء المالي:** هو المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.[2]
- **الأداء المالي**: أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها .
- [3]ومن خلال ما سبق نستنتج بأن تقييم الأداء المالي هو عملية بالغة الأهمية وذلك لما يخدم مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة.اي آلية تمكن من فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المتاحة في المؤسسة بأحسن صورة، أي خفض التكاليف ورفع العوائد.

**الفرع الثاني : تعريف تقييم الأداء المالي .**

ينظر الباحثين إلى عملية الأداء المالي على أنها عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات الغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين.[4]

كما تعرف عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة بأنها تقييم حكم إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطراف مختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا.[5]

يعد مفهوم التقييم الأداء المالي مفهوما ضيفا بحيث أنه يركز على استخدام نسب تسند إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس انجاز الأهداف الاقتصادية للمؤسسة .[6]

- تقييم الأداء المالي هو استخدام نسب مبسطة بالاستناد إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس انجاز الأهداف الاقتصادية للمؤسسة، ويعد تقييم الأداء المالي بأنه وصف لوضع المؤسسة آنيا وتحديد الاتجاهات المستخدمة للوصول إليها من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة بالإضافة إلى أنه يوضح أثر التمويل على ربحية المؤسسة، ويعكس كفاءة السياسة التمويلة لها.[7]

---

[1] عبد الوهاب دادن ورشيد حفصي، " **تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملين التميزي ( ADE) خلال فترة 2006- 2011** "، مجلة الواحات والدراسات، المجلد السابع، العدد الثاني، جامعة غرداية، 2014، ص24.

[2] محمد محمود الخطيب، " **العوامل المؤثرة على الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات** "، الطبعة الأولى، دار حامد، عمان، الأردن، 2009، ص48.

[3] السعيد فرحات جمعة، " **الأداء المالي لمنظمات الأعمال** "، الطبعة الأولى، دار المريخ، الرياض المملكة العربية السعودية، 2000، ص37.

[4] توفيق محمد عبد المحسن، " **تقييم الأداء مدخل جديد لعالم جديد** "، دار الفكر العربي، مصر، 2004، ص03.

[5] السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص38.

[6] حسن حسني فلاح وعبد الرحمان مؤيد، " **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر** "، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص222.

[7] عبد القادر علاء نعيم وآخرون، " **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك** "، الطبعة الأولى، دار البلدية، الأردن، 2009، ص21.

**المطلب الثاني: أهمية وخطوات تقييم الأداء المالي.**

يعتبر الأداء المالي أهمية كبيرة لدى المؤسسة فهو يساعدها على تحديد النقاط القوة والضعف لديه كما أنه يمر بعدة مراحل وخطوات وهذا ما سوف يتم التطرق إليه من خلال هذا المطلب.

**الفرع الأول: أهمية تقييم الأداء المالي.**

**1- أهمية الأداء المالي:**

وتنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المالية للمستخدمين.

وتتبع أهمية بشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءات لتصحيحها وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثمارتها وفقا للأهداف العامة للشركات والمساهمة في اتخاذ القرارات السلمية للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة .[1]

**2- أهمية تقييم الأداء المالي**: تتمثل فيما يلي:[2]

- عملية تقييم الأداء المالي تساعد في تحديد مسؤولي عن الانحرافات بين الأداء المخطط والأداء المالي المحققة ؛
- تقييم الأداء يظهر تطور الذي حققته المؤسسة خلال مسيرتها سواء نحو الأفضل أو الأسوأ؛
- نظام تقييم يوفر معلومات لمختلف مستويات الإدارية في مؤسسة لأعراض تخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية موضوعية ؛
- اكتشاف تغيرات التي لها تأثير في أنشطة المؤسسة واكتشاف القرارات الخاطئة فورا لاتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

**الفرع الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي.**

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي في الخطوات التالية: [3]

- **الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل**: حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة.

[1] محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص46.

[2] سامية يعقوب،" **تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وعملية اتخاذ القرارات**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2015/ 2016، ص46.

[3] موسى نوفل، " **تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن باستخدام معدل الفائدة للفترة 1991- 2000** "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسير المؤسسة الصناعية، جامعة آل البيت، المرفق، الاردن، 2002/2001، ص 20.

- **احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء**: وذلك باستخدام مختلف المؤشرات المالية للتوازن المالي كاحتساب الربحية، السيولة، النشاط، الرفع المالي ونسب التوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي يتم استخدامها في عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة.

- **دراسة وتقييم النسب**: تعدد دراسة النسب المتعلقة بتقييم الأداء المالي وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع .

- **وضع التوصيات الملائمة**: يتم وضع التوصيات الملائمة وذلك بالاعتماد على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروقات وأثرها على المؤسسات التعامل معها ومعالجتها، وحتى تتمكن عملية التقييم الأداء المالي من تطبيق أهدافها يجب عليها توفير مجموعة من الشروط التالية:

- **توفير المعلومات الكافية**: تعتبر المعلومات الأساس في التقييم، حيث يجب على المؤسسة الحصول على المعلومات بمختلف الطرق المتاحة لديها وذلك بمعالجة المعطيات المتوفر لديها.

- **تحديد معدلات الأداء المرغوب**: من أجل تسهيل عملية المقارنة يجب على المؤسسة تحديد المسؤولية الانحرافات الموجبة والمسؤولية الانحرافات السالبة .

- **استمرار عملية التقييم**: ويعني ذلك ألا تقتصر على فترة زمنية معينة، بل يجب أن تمارس طول حياة المؤسسة وعلى فترات قصيرة أو طويلة وهذا حسب طبيعة الموضوع المراد قياسه وتقيمه .

**المطلب الثالث: معايير ومؤشرات الأداء المالي.**

يستند الأداء المالي إلى مجموعة من المعايير والمؤشرات من أجل تقييم أداء المؤسسة ومعرفة نقاط القوة والضعف لديها ومعالجتها وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

**الفرع الأول: معايير الأداء المالي .**

إن التوصل إلى رقم معين لا يعني شيئا للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموفق المالي للمصرف. وهناك عدة معايير للمقارنة أشار إليها عدد من الكتاب وهي كما يأتي :

- **المعايير التاريخية**: تعتمد هذه المعايير على أداء المصرف للسنوات السابقة، وأهمية هذا المعيار تستمد من فائدته في إعطاء فكرة عن الاتجاه العام للمصرف والكشف عن مواضع الضعف والقوة وبيان وضعه المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة. ولكن يعاب على هذا المعيار عدم قدرته على المقارنة بين وضع المصرف المالي وأوضاع المصارف الأخرى.[1]

**المعايير القطاعية (الصناعية)**: تشير هذه المعايير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات المصرفية في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب المالية للمصرف بالنسبة المالية للمصارف المساوية لها في الحجم وفي طبيعة تقديم الخدمة، ويستفاد وبدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في عملية التحليل المالي لأنها مستمدة من القطاع ذاته وهو القطاع المصرفي الذي تنتسي إليه المصارف التجارية، إلا أنه

[1] محمد يونس خان وهشام صالح غرايبة، " **الإدارة المالية** "، الطبعة الثانية، مركز الكتب الأردني عمان، الأردن، 1995، ص 77.

يعاب على هذا المعيار عدم الدقة بسبب التفاوت من حيث الحجم وطبيعة الأنشطة خاصة وأن الكثير من المصارف أخذت بمبدأ التنويع في تقديم الخدمة للتقليل من المخاطر المحتملة.[1]

- **المعايير المطلقة:** وهي أقل وأضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية، وتشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المصارف وتقاس بها التقلبات الواقعية، ورغم اتفاق الكثير من الماليين على عدم المعايير المطلقة في تحليل المالي إلا أن هناك بعض النسب المالية مثل( نسبة التداول تساوي2 :1) التي ما تزال تستخدم كمعيار مطلق.[2]

**المعايير المستهدفة:** هذه المعايير تعتمد نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والإستراتيجيات والموازنات، كذلك الخطط التي تقوم المصارف بإعدادها، أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المتحققة فعلا لحقبة زمنية ماضية، ويستفيد من هذه المعايير في تحديد انحرافات من أجل أن تستطيع المصارف بعد ذلك لاتخاذ الإجراءات التصحيحية لها.[3]

**الفرع الثاني: مؤشرات الأداء المالي (النسب المالية).**

تقع على عاتق المصارف مسؤولية حماية أموال المودعين وتحقيق أهداف ذوي المصالح من مساهمين ودائنين وعاملين وغيرهم، مما يستدعي قيام تلك المصارف باستخدام عدد من مؤشرات الأداء المالية التي تعكس الجوانب الأساسية لعملها.[4]

وهذه المؤشرات عادة ما يعبر عنها بالنسب التي تعكس أثر تعامل المصرف والتي تستخدم في تقييم أداء المصرف وتحليل مركزه المالي وربحيته. لذلك تعد مؤشرات المالية من الأدوات المهمة لتقييم أداء المصرف المالي المصرفي وأكثرها شيوعا واستخداما هي:

أ- **نسبة الربحية:** إذا كانت الإيرادات تؤشر نقطة البداية للأداء المالي فقط، فأن الربحية تؤشر النتيجة النهائية لجميع الجهود والأنشطة لأداء المصرف، وهي المقياس الكلي للأداء المالي.[5]

فالربحية هي تحقيق عائد ملائمة لمالكيه من الأهداف الأساسية في عمل المصاريف، ولكي يحقق المصرف تلك الأرباح عليه أن يوظف الأموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة وأن يقلل نفقاته ما أمكن ذلك.[6]

إذ تعتبر نسب الربحية إحدى المؤشرات الرئيسية التي يستخدمها المستثمرون الحاليون والمتوقعون لغرض تحديد مسار استثماراتهم ، باعتبار الربحية هي أكثر النسب مصدقية في تحديد قابلية المؤسسة عن تحقيق ا أرباح من الأنشطة العادية.

---

[1] خليل محمد حسن الشماع وحمود خيضر كاظم، " **نظرية المنظمة** "، الطبعة الثالثة، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص 93.

[2] نفس المرجع السابق، ص 93.

[3] خلدون إبراهيم الشريفات، " **الإدارة والتحليل المالي** "، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص 97.

[4] علاء فرحان طالب وإيمان شيحان المشهداني، " **الحكومة المؤسسة وال؟أداء المالي الاستراتيجي للمصارف** "، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 80.

[5] أمين السيد أحمد لطفي، " **المحاسبة والتحليل المالي في الفنادق** "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007،ص 98.

[6] أكرم حداد، مشهورة هذلول، " **النقود والمصارف مدخل تحليل ونظري** "، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 147.

ومن النسب الربحية ما يأتي:[1]

1- **نسبة العائد على الموجودات:** تقاس هذه النسبة بصافي الدخل الذي يحصل عليه مساهمين في المصرف من استثمار أموالهم، ويعتمد إلى حد كبير على مقدرة ا أرباح التي تتحقق من هذه الموجودات. ويسمى هذا أيضا بالعائد على الاستثمار لأنه المقياس لربحية كافة استثمارات المصرف القصيرة والطويلة الأجل ، وأن ارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية.

2- **نسبة العائد على حق الملكية:** تقاس نسبة العائد على حق الملكية مما يحصل عليه المالكون من استثماراتهم لأموالهم من نشاط المصرف. وارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة إدارة المصرف، وأيضا ارتفاعها على المخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية ، وانخفاضها يشير إلى اعتماد المصرف تمويلا متحفظا بالقروض.

**1- نسبة العائد على الأموال المتاحة:** تستخدم هذه النسبة لقياس كفاءة المصرف في توليد الأرباح من الأموال المتاحة المتمثلة بالخصوم والحقوق الملكية**.** وتتمثل الخصوم في الأموال المقترضة والودائع التي يحصل عليها المصرف لتدعيم طاقته الاستثمارية

2- **نسبة استخدام الموجودات:** يمكن لهذه النسبة أن تستخدم لقياس كفاءة إدارة الموجودات وسياسة إدارة محافظ الموجودات وتتأثر هذه النسبة بكمية الموجودات المدارة للربحية والموجودات ضمن إجمال الموجودات. وعند ارتفاع الموجودات المربحة المتمثلة بالقروض ذات المتحصلات العالية ترتفع نسبة تلك الموجودات وتنخفض بانخفاض كميتها.

3- **نسبة الربح السهم:** تعكس هذه النسبة مدى ربحية كل سهم من أسهم المالكين في المصرف أي تعكس حصة السهم الواحد من أرباح المتحققة. وارتفاع هذه النسبة يدل على ارتفاع ربحية السهم وهو الهدف الذي يصبو إليه المستثمرون ، كذلك يمكن مقارنتها خلال السنوات الماضية لمعرفة نسبة النمو في المصرف.

4- **نسبة العائد على الودائع:** تقاس نسبة العائد على الودائع بمدى نجاح إدارة المصرف في توليد الأرباح من الودائع التي حصل عليها.

وفيما يلي كيفية احتساب هذه النسب بالمعادلات الآتية:

[1] علاء فرحان طالب وإيمان الشيحان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص 81.

**رقم الجدول (ا-1) : نسب الربحية .**

| البيانات | كيفية الحساب | ملاحظة |
|---|---|---|
| نسبة العائد على الموجودات | صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الموجودات X100 % | إن ارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية . |
| نسبة العائد على حق الملكية | صافي ربح بعد الضريبة / حق الملكية X 100 % | إن ارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة إدارة المصرف . |
| نسبة العائد على الأموال المتاحة | صافي الربح الضريبة / حقوق الملكية + الخصوم X100% | تتمثل الخصوم في الأموال المقترضة والودائع التي يحصل عليها المصرف لتدعيم طاقته الاستثمارية. |
| نسبة استخدام الموجودات | إجمالي الإيرادات / إجمالي الموجودات X 100 % | عند ارتفاع الموجودات المربحة المتمثلة بالقروض ذات المتحصلات العالية ترتفع نسبة الموجودات وتنخفض بانخفاض كميتها . |
| نسبة ربح السهم | صافي الربح بعد الضريبة / عدد الأسهم X 100 % | إن ارتفاع هذه النسبة يدل على ارتفاع ربحية السهم . |
| نسبة العائد على الودائع | صافي الربح الضريبة / إجمالي الودائع X 100 % | تقاس العائد على الودائع بمدى نجاح إدارة المصرف في توليد الأرباح من الودائع التي تحصل عليها . |

**المصدر** : علاء فرحان طالب إيمان المشهداني، "**الحكومة المؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان، الأردن ،2011 ، بتصرف .

**ب. نسبة السيولة:** يشير مفهوم السيولة إلى قدرة المصرف التجاري على تحويل جزء من أمواله شبه النقدية إلى نقد بأقرب وقت ممكن وأقل خسارة تسمح بمواجهة السحوبات، وإلا فإن التعرض لنقص السيولة سيؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين بالمصرف. لذا على المصارف التجارية أن تحتفظ بجزء من أموالها بدرجة من السيولة كافية لمواجهة السحوبات العادية أو الفجائية لزبائن المصرف.[1]

* ومن أهم النسب الأساسية لقياس السيولة هي:[2]

1- **نسبة الرصد النقدي:** تشير هذه النسبة إلى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية مترتبة عليه والواجبة الدفع في مواعيد محددة من النقدية المتوفرة في الصندوق ولدى البنك المركزي.

[1] أكرم حداد ومشهور هذلول، مرجع سبق ذكره، ص 148.

[2] علاء فرحان طالب وإيمان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص 84.

2- **نسبة الاحتياطي القانوني**: تحتفظ المصارف عادة برصيد نقدي بدون فائدة لدى البنك المركزي ويسمى بالاحتياط القانوني وهو نسبة معينة من الودائع وعادة ما يكون البنك المركزي هو المحدد لهذه النسبة.

3- **نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات**:تقاس هذه النسبة الموجودات السائلة لدى المصرف إلى إجمالي الموجودات وتعني زيادتها أن هناك أرصدة نقدية غير عاملة مما يقلل العائد النهائي للمصرف.

4- **نسبة التوظيف (الاستثمار):** تعكس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على توظيف الأموال المتاحة المتحصل من الودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف.

**رقم الجدول (ا-2) : نسب السيولة.**

| البيانات | كيفية الحساب | ملاحظة |
|---|---|---|
| نسبة الرصيد النقدي | النقدي في الصندوق + النقدي في البنك المركزي + أرصدة لدى المصرف / إجمالي الودائع X 100 % | إذا ارتفعت سوف ينعكس سلبا على العوائد المصرفية وذلك باستغلال تلك الأموال في استثمارات. يمكن أن تدير ربح على المصرف. |
| نسبة الاحتياطي القانوني | الرصيد النقدي لدى البنك المركزي / إجمالي الودائع X 100 % | إن ارتفاعها يعني ارتفاع قدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية في الأوقات غير الاعتيادية. |
| نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات | النقدية + المستحق على المصارف / إجمالي الموجودات X 100 % | إن نقص هذه النسبة عن معدلاتها يعني مواجهة المصرف لأخطار عدة مثل السحب المفاجئ . |
| نسبة التوظيف | القروض والسلف / إجمالي التوظيف X 100 % | إن ارتفاع النسبة يدل على قدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة وفي نفس الوقت يدل على انخفاض قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية . |

**المصدر**: علاء فرحان طالب وإيمان شيخان الشهداني، "**الحكومة المؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي للمصاريف**"، ط1 ،دار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011 بتصرف.

ج- **نسب كفاية رأس المال**: تتبع أهمية رأس المال من الوظائف التي يمكن أن يحققها، فهو يشكل قاعدة للنمو والتطور المستقبلي للمصرف، ويؤدي دورا مهما في عملية امتصاص وتغطية أي خسائر غير متوقعة يمكن أن تواجه المصرف، فالمصارف التي لديها قاعدة رأسمال تتناسب مع نشاطها وحجم وطبيعة المخاطر التي تتعرض لها تمتلك قدرة أكبر على تحمل الخسائر وتجاوزها الاستمرار بتقديم الائتمان إلى مختلف القطاعات. [1]

* تقاس نسب كفاية رأس المال من خلال النسب الآتية:

1- **نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات**: تعكس هذه النسبة مدى اعتماد المصرف على حقوق الملكية تمويل إجمالي الموجودات،وإن ارتفاع هذه النسبة يحقق مايصبوا إليه البنك المركزي من حماية أموال المودعين إلا أن ارتفاعها بنسبة أكثر من المطلوب يؤدي إلى انخفاض نسبة العائد إلى حق الملكية وهذا ضد رغبة المالكين، يحاول المصرف الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدلاتها الثابتة.[2]

2- **نسبة رأس المال الممتلك إلى أجمالي الودائع**: تبين هذه النسبة مدى اعتماد المصرف على الودائع كمصدر من مصادر التمويل وأيضا تبين مدى قدرته على رد الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة له كلما زادت هذه النسبة كان ذلك مصدر أمان للمودعين والعكس بالعكس والمقصود بالودائع هنا الودائع والحسابات الجارية بأنواعها مضافا إليها مستحق إجمالي المصارف.[3]

3- **نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض**: توضح هذه النسبة مدى قدرة المصرف على مواجهة المخاطر المتمثلة في عدم استرداد جزء من الأموال التي تم استثمارها، تعكس هذه النسبة درجة الخطر المتوقع في محفظة القروض.[4]

4- **نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمارات في الأوراق المالية**: تعكس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على المواجهة حالة الانخفاض في القيمة السوقية للأوراق المالية. [5]

5- **نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر**: تبين هذه النسبة قدرة رأس المال على مواجهة مخاطر الاستثمار الناشئة عن احتمال عدم الوفاء بالتزاماته في الموجودات الخطرة، والمقصود

6- بالخطرة جميع الموجودات مطروح منها النقد في الصندوق وفي المصارف الأخرى والأوراق المالية والسندات الحكومية.[6]

*وفيما يلي كيفية احتساب هذه النسب بالمعادلات الآتية:

---

[1] لجنة العربية للرقابة المصرفية، " **ترتيبات الإعداد لتطبيق مقترح كفاية رأس المال بازل 2** "، دراسة قدمت إلى اجتماع السنوي ثلاثون لمجلس محفظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والذي عقد في الجزائر في 1 سبتمبر 2006، ص 43.

[2] رمضان زايد ومحفوظ جودة، " **اتجاهات معاصرة في إدارة البنوك** "، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص .273

[3] عبد الغفار حنفي، " **إدارة المصارف السياسات المصرفية تحليل قوائم المالية جوانب تنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية** "، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص337.

[4] منير إبراهيم هندي،" **إدارة البنوك التجارية ومدخل اتخاذ القرارات**"، الطبعة الثالثة، مكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 422.

[5] عبد الغفار حنفي ورسيمة قريقص، " **أسواق المالية** "، دار الجامعية، للطبعة والنشر للتوزيع، مصر، 2000، ص169.

[6] عبد الغفار حنفي، " **إدارة المصارف السياسات المصرفية تحليل قوائم المالية جوانب تنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية** "، مرجع سبق ذكره، ص338.

**رقم الجدول ( ا-3) : نسب كفاية رأس المال .**

| نسب كفاية رأس المال | كيفية الحساب |
|---|---|
| نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات | رأس المال الممتلك / إجمالي الموجودات X 100 % |
| نسبة رأس المال الممتلك الإجمالي الودائع | رأس المال الممتلك / إجمالي الودائع X 100 % |
| نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض | رأس المال الممتلك / إجمالي القروض X 100 % |
| نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية | رأس المال الممتلك / إجمالي الاستثمار في الأوراق المالية X 100 % |
| نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر | رأس المال الممتلك / الموجودات المرجحة بالمخاطر X 100 % |

**المصدر**: علاء فرحان طالب إيمان شيحان المشهداني، "**الحكومة المؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2011 ، بتصرف .

د. **نسبة المخاطر الاستثمار:** فمن المعروف إن أي قرار للاستثمار يترافق معه شيء من اللا تأكيد بشأن النتائج المتوقعة من ذلك الاستثمار واللاتأكد هو عدم معرفة ما الذي سيحدث في المستقبل بالضبط واللاتأكيد موجود في أغلب الأمور التي يقوم بها مدراء المالية بسبب عدم معرفتهم الدقيقة بالتغيرات التي تحدث مثل قوانين الضريبة، طلبات الزبائن، الظروف الاقتصادية ومعدلات الفائدة.[1]

**وعليه فإن مصطلحي المخاطرة واللاتأكد يستخدمان في أغلب الأحيان للتعبير نفسه، إلا أن هناك من فرق بين هذين المصطلحين من حيث وجود احتمالات محددة عن إمكانية تحقيق المخاطر المستقبلية أو عدم وجودها.**

يمكن تقسيم المخاطرة إلى ثلاثة أنواع وهي:

**1- المخاطر المنتظمة:** تتعلق تلك المخاطر الظروف الاقتصادية والسياسية التي لها تأثير على نظام السوق بشكل عام، كالأزمات السياسية وحالات الكساد الاقتصادي أو الاضطرابات، كل هذا بالتأكيد له تأثير على تذبذب أسعار الموجودات المحفظة الاستثمارية وليس هناك أدل على ذلك من انخفاض أسعار الأسهم والسندات والأراضي والعقارات في المنطقة وخلال وإبان حرب خليج عام 1991.[2]

[1] عدنان تايه نعيمي وآخرون، " **الإدارة المالية نظرية وتطبيق** "، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص 135.

[2] حسين علي حريوش وآخرون، " **الاستثمارات والتمويل بين نظرية والتطبيق** "، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 43.

ومن هذه المخاطر ما يأتي:

**أ.مخاطر القوة الشرائية**: إن مخاطر القوة الشرائية تتمثل في احتمال أن تؤدي التغيرات التي تحدث للأسعار إلى نيل من القدرة الشرائية المستقبلية للعوائد الناتجة عن الاستثمارات، حين تتزايد الاسعار سوف تؤدي ظاهرة التضخم في الاقتصاد إلى انخفاض القدرة الشرائية، وبذلك فأن الأموال التي تشتري بها البضائع والخدمات في المستقبل هي أقل مما يشتري به اليوم: [1]

**ب. مخاطرة الائتمانية**: هي تلك المخاطر التي تنشأ عن عدم قدرة الطرف المتعامل معه على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد .

ويمكن قياس المخاطرة الائتمانية بتطبيق المعادلة الآتية: [2]

✓ **المخاطر الائتمانية**: ( الموجودات المرجحة بالمخاطر ÷ إجمالي الموجودات) X 100 %

أو **المخاطر الائتمانية**: (القروض والسلف ÷ إجمالي الموجودات) X 100 %

ج- **مخاطر معدل الفائدة**: تمثل مخاطر معدل الفائدة حالة عدم التأكد حول قيم المحفظة الاستثمارية المستقبلية الناتجة عن حالة عدم التأكد عن معدلات الفائدة المستقبلية فهي مجموعة النسب التي تقيس التغير في العوائد بسبب التغير في أسعار الفائدة،فارتفاع أسعار الفوائد على المطلوبات. يعني انخفاض الإيرادات وهذا بسبب زيادة النفقات.[3]

وهناك نوعان من المخاطر معدل الفائدة مرتبطان بالاستثمار في الأوراق المالية وهما:

1) **مخاطر إعادة الاستثمار:** وهي المخاطر الناجمة عن عدم إمكانية استثمار الأوراق المالية بنفس معدلات الفائدة ومثال على ذالك الأوراق المالية قصيرة الأجل لأنه في حالة انخفاض معدل الفائدة يكون من الصعب إعادة استثمارها بنفس المعدل السابق.[4]

2) **مخاطر السعر**: هي المخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية ذات الثابت عند ارتفاع معدلات الفائدة، مثل الأوراق المالية الطويلة الأجل التي تعد أكثر عرضة لمخاطر السعر في ارتفاع المعدلات الفائدة.

وللمخاطر غير المنتظمة مصادر متعددة منها المخاطر الصناعية و مخاطر الإدارة.[5]

**1- المخاطر غير المنتظمة**: هي تلك المخاطر التي تؤثر على مقدار العوائد المتوقعة لمنشأة معينة دون غيرها ويمكن تجنب تلك المخاطر عن طريق التنويع في الاستثمارات أي الاستثمار في عدة مجالات، وهذه المخاطرة مستقلة عن محفظة السوق وإن معامل ارتباطها مع المحفظة يساوي صفرا .[6]

**2- المخاطر الإجمالية**: هي المخاطر التي تجمع بين مظاهر وأسس المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة، وتشمل على مايلي: مخاطر الرفع المالي، مخاطر الرفع التشغيلي.[7]

---

[1] علاء فرحان طالب وإيمان شيحان، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[2] موسى سعيد مطر وآخرون، " **تمويل الدولي** "، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 155.

[3] علاء فرحان طالب وإيمان شيحان، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[4] محمد صالح حناوي وعبد السلام السيدة، " **مؤسسات المالية البورصة والبنوك المالية** "، دار الجامعية، مصر، 2000، ص 251.

[5] أسماي فيرير،" كل شيء عن الاستثمار"، الطبعة الأولى، مكتبة حرير للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2007،ص 61.

[6] علاء فرحان طالب وإيمان شيحاني المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص62.

[7] نفس المرجع السابق، ص 93.

**المبحث الثالث: أثر جودة المعلومات المالية في تقيم الأداء المالي.**

لم تغيب المعلومات المالية عن عالم التسابق الدائم حول تقييم الأداء المالي في البنوك لأن دقتها وجودتها هو الأساس الذي تبنى عليه القرارات الهامة التي تؤثر مباشرة على تقييم الأداء المالي فهي تعتبر أحدى الأدوات الهامة والمستخدمة في تحديد نقاط القوة والضعف من خلال المركز المالي للبنوك. لذلك نجد المعلومات المالية تعتمد على مجموعة من المقاييس التي تساعد بدورها على قياس الأداء المالي وهذا ما سوف يتم التطرق إليه في المطلب الأول وفي المطلب الثاني سيتم التطرق إلى مصادر المعلومات ودورها في المؤسسة وفي المطلب الثالث سيتم التطرق إلى العوامل المؤثرة على تفسير المعلومات واستخدامها وكذلك العوامل المؤثرة على الأداء المالي .

**المطلب الأول: قياس جودة المعلومات المالية والأداء المالي.**

إن قياس كل من جودة المعلومات المالية والأداء المالي يعتمدان على مجموعة من المعايير التي سيتم التطرق إلى كل منهما في هذا المطلب، حيث سيتم التطرق إلى الفرع الأول حول قياس جودة المعلومات المالية وفي الفرع الثاني سيتم التطرق إلى مقاييس الأداء المالي .

**الفرع الأول: قياس جودة المعلومات المالية.**

إن قياس جودة المعلومات يبقى نسبي، لكن أن تكون المعلومة بجودة عالية أفضل من لاجودة، وهذه بعض المعايير لقياس الجودة المعلومات وهي:[1]

1- **المنفعة:** هي استخدام المعلومات من أجل منفعة معينة، وتكمن جودة المنفعة في كمية المعلومات وسهولة الحصول عليها كما يمكن التميز بين عدة أشكال للمنفعة وهي كما يأتي:
   - **منفعة شكلية:** تجانس الشكل مع احتياجات المستخدم.
   - **منفعة زمنية:** الحصول عليها وقت الحاجة لاستخدامها.
   - **منفعة مكانية:** سهولة الحصول عليها.
   - **منفعة التقييم (تصحيحية)** : أهميتها في تقييم القرارات المتخذة .
2- **الدقة:** إن المعلومات الدقيقة تكون مهمة في التقييم الدقيق لأحداث سواء في المستقبل أو الحاضر أو الماضي.
3- **التنبؤ:** كلما كانت المعلومة مساعدة على التنبؤ كلما كانت أكثر جودة، لأن من بين أهم أهداف المعلومة استخدام معلومات حقيقية من الماضي في التنبؤ بمعلومات متوقعة عن المستقبل.
4- **الفعالية:** هي العلاقة بين الأهداف والنتائج، أي مدى تحقيق المعلومة للأهداف المسطرة لأجلها وذلك بمقارنتها مع نتائج استخدامها.
5- **الكفاءة:** هي العلاقة بين الاستخدام والنتائج، أي أن تكون المعلومة بأقل التكاليف وبأكثر منفعة من وراءها.

[1] عاصم عباسي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

**الفرع الثاني: مقاييس الأداء المالي.**

تتم باستخدام النسب المالية التي هي عبارة عن علاقة بين البسط والمقام وقيم البسط والمقام هي المعلومات والبيانات والأرقام التي تعرضها الميزانية الهامة وقائمة الدخل،شرط أن تكون العلاقة مرتبطة بالأداء ومفسرة له ومن أهم هذه المقاييس هي:[1]

- **المقاييس المتعلقة بالربحية (نقطة التعادل):** وهي التي تتساوى فيها التكاليف الكلية مع العائد من المبيعات أو يكون حجم المبيعات مساوي لحجم مبيعات التعادل، وعندما يزيد حجم المبيعات عن حجم التعدل فإن الفرق يسمى ربح مردودية وهو مؤشر يدل على زيادة مستوى الأداء والعكس هو تكلفة العاطلة.
- **معدل عائد على الاستثمار:** ويمثل نسبة صافي الربح إلى قيمة رأس المال والمستثمر وهو أهم المؤشرات المستخدم في تقييم الأداء وقياس مدى كفاءة القرارات الاستثمارية .
- **القيمة المضافة:** وهي من المقاييس الأداء المالية الحديثة ثم تطويره واستخدامه من طرف أحد مكاتب الدراسات الأمريكية.

**المطلب الثاني: مصادر المعلومات ودورها في المؤسسة.**

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى مجموعة من مصادر المعلومة بالإضافة إلى دورها في المؤسسة.

**الفرع الأول: مصادر المعلومات.**

توجد مصادر عديدة للحصول على تصنيف المعلومات، والتي تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وتقييم الأداء المالي وهي كالآتي:[2]

**1- المصادر الأولية للمعلومات: إذا كانت المعلومات التي نحتاج إليها غير متوفرة في مكان ما يمكن الوصول إليها والحصول عليها بسهولة فانه يجب علينا تجمعها بإحدى الطرق التالية:**

**أ. الملاحظة: إن الملاحظة الدقيقة لظاهرة ما تمكننا من الحصول على أجوبة جزئية للمشكلة الملاحظة، ويتم تجمعها بإحدى الطرق التالية:**

**فالطريقة للحصول على معلومات لهذه المشكلة تتمثل فما يلي:**

**إذا أرادت مؤسسة الحصول على معلومات خاصة بمنتجاتها عن طريق المستهلكين فيمكن ملاحظة ردة فعلهم على شاشات أو وضع تسجيلات كاسيت في محلات البيع للحصول على ردود أفعالهم ردود أفعالهم دون معرفة مسبقة عنهم، مما يؤدي إلى تجميع معلومات دقيقة عنهم، والميزة الرئيسية للملاحظة أنها توفر معرفة أولية عن المشاكل والعمليات والأنشطة محل الاهتمام وتتجنب هذه الطريقة ردود الفعل المنجز.**

**التجربة والمسح: في بعض الأحيان توضع مصادر المعلومات (أفراد، آلات، معدات) تحت التجربة ويتم إصداركم بشأنها، أما المسح فيعتبر أكثر المصادر استعمالا وسرعة في تجميع المعلومات الأولية، وحتى يكون**

[1] محمد صغير قريشي، " **عمليات المصادر الخارجية كمدخل لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية** "، مداخلة في ملتقى الثاني حول الأداء المتميز والحكومات، جامعة ورقلة 22- 23 نوفمبر 2001، ص 05.

[2] هاجر بكري، " **مصداقية معلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية** "، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تدقيق المحاسبي، جامعة شهيد حاه لخضر، الوادي، 2014/ 2015، ص 08.

المسح له مدلول واضح وكامل فهو يحتاج إلى تخطيط جيد واضح وتسلسلي كالأسئلة وكذلك ضرورة اختيار العينة بكل حذر وعناية للحصول على معلومات حتمية وصحيحة ودقيقة.

ب. **التقدير الشخصي**: يتم الحصول على التقدير الشخصي عن طريق الخبراء وقد يكون هؤلاء الخبراء من داخل المؤسسة كرؤساء الإدارات أو القطاعات أو من خارج المؤسسة كمستشارين أو خبراء أجانب.

2- **المصادر الثانوية للمعلومات**: الحصول على المصادر الأولية يستغرق وقتا ويكلف أموالا، وللتخفيف من هذه الحدة فان على المؤسسة بواسطة مستعملي هذه المعلومات تلجأ إلى استخدام المصادر الثانوية للمعلومات كما تطلب الأمر كذلك وتشمل هذه المصادر ما يلي :

أ. **المعلومات الموجودة في المؤسسة**: في بعض الأحيان تعتبر المعلومات الموجودة في المؤسسة ذات أهمية عالية بالنسبة لمدير الشركة، فالتقارير يتم إعدادها على مستوى الإدارات لمختلفة بحيث يجب توفر كمية كبيرة من المعلومات كملفات المؤسسة على السياسات المتبعة والإجراءات والخطط الطويلة والقصيرة الأجل، وكذلك المعلومات المحصل عليها من طرف العاملين داخل المؤسسة.

ب. **شراء المعلومات من خارج المؤسسة**: من الضروري أن المؤسسات تحتاج إلى معلومات لا تكون متوفرة لديها فتلجأ إلى المحيط الخارجي بهدف الحصول عليها.

ج. **النشرات:** كالنشرات والمجلات في الميدان الاقتصادية والتي تحتوي على موضوعات حول المعاملات في المؤسسات التجارية والحكومية.

د. الوكالات الحكومية: تتوفر الوكالات الحكومية على حجم كبير من المعلومات نجد معلومات خاصة بإجمالي الدخل الوطني .....الخ .

**الفرع الثاني: دور المعلومات في المؤسسة.**

قيمة المعلومات في المؤسسة تتجلى باعتبارها المادة الأولية أو الخام لاتخاذ القرارات كما أنها تساعد في تحفيز العاملين والتنسيق بينهم وعموما فان دور المعلومات في المؤسسة يكمن فيما يلي:[1]

- **المعلومات أساس اتخاذ القرارات**: فهي تساعد في التخفيض من درجة عدم التأكيد التي تواجه متخذ القرار.
- **المعلومة عنصر اتصال**: أي وظيفة داخل المؤسسة ( تموين ، إنتاج..)، يجب أن تزود بالمعلومات حتى يمكن تنفيذها ولا يكفي وجود المعلومة ولكن يجب أن تستخدم للربط بين مختلف أفراد وهياكل المؤسسة فهي تسمح للمؤسسة بأن تبقى على اتصال دائم مع محيطها.
- **المعلومة وسيلة تنسيق وفعالية**: تبادل المعلومة بين مختلف المستويات الإدارية أو في نفس المستوى هذا يسمح بتنسيق بين مختلف النشاطات، فالمعلومة بهذا الشكل تربط مختلف الوظائف فيما بينها والسير الحسن لتدفق المعلومة يكسب المؤسسة فعالية وقدرة على المنافسة.
- **المعلومة كعامل تحفيز**: المناخ الاجتماعي الجيد داخل المؤسسة يكون في الغالب مرتبط بوجود نظام اتصال فعال وحتى يتسنى للفرد أن يدمج في المؤسسة يجب أن يكون على علم بالقرارات الإدارية وأهدافها المرجوة وبعض المعلومات تعد مصدر التحفيز الأفراد فهي تزودهم بتقرير عن درجة كفائتهم في أداء العمل هي أيضا تساعدهم في التعرف على نتائج قراراتهم مما يدفعهم إلى بدل المزيد من الجهد .

[1] عاصم عباسي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

**المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في المعلومات والأداء المالي.**

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى كل من العوامل المؤثرة في تفسير المعلومات واستخدامها بالإضافة إلى العوامل المؤثرة في الأداء المالي.

**الفرع الأول: العوامل المؤثرة على تفسير المعلومات واستخدامها.**

أوضحت بعض الدراسات أن نمط الذهني للفرد متخذ القرار تؤثر على عملية تفسير واستخدام المعلومات في اتخاذ القرارات، ونقصد بالنمط الذهني تفكير وأفكار الفرد، كما أن للعوامل الشخصية أهمية كبيرة، والشكل أدناه يوضح العوامل التي تؤثر في تفسير واستخدام المعلومات .

**رقم الشكل (1.I) : العوامل المؤثرة على استخدام المعلومات وتفسيرها**

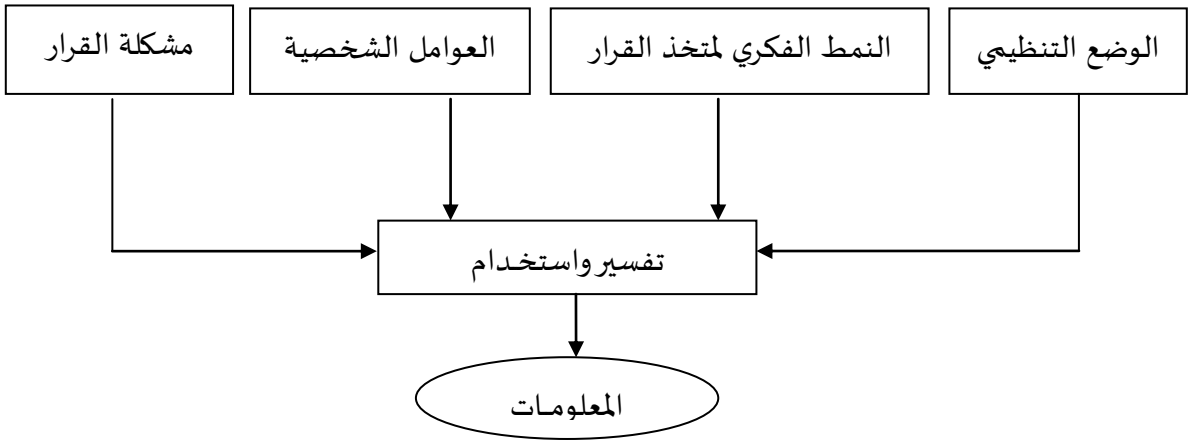


**المصدر** : كامل السيد غراب و فادية محمد حجازي، "**نظم المعلومات الإدارية: مدخل تحليلي**"، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1997، ص 33.

كما يوضح الشكل أعلاه فإن هناك أربعة عوامل تؤثر بشكل مباشر على تفسير المعلومات واستخدامها هي كالأتي:[1]

1- **الوضع التنظيمي:** يقصد به مكانه وموقع متخذ القرار في المؤسسة، فالطريقة التي يعالج بها المستخدم في المؤسسة المشكلات المتعلقة بعمله تختلف عن الطريقة التي يستخدمها المسؤلون في هذه المؤسسة في تفسير ومواجهة المشاكل التي تواجه الإدارة في هذه المؤسسة .

2- **النمط الفكري لمتخذ القرار:** إن اختلاف أفكار وطريقة الأفراد تؤثر على تفسير المعلومات التي يتلقونها، كل منهم يقوم بتفسير المعلومات المتاحة لديه بطريقة تختلف من الآخر.

3- **العوامل الشخصية:** تؤثر العوامل الشخصية في تفسير الأفراد للمعلومات بشكل كبير، حيث تبين بعض الدراسات أن متخذي القرارات يفسرون المشكلات التي يتعرضون إليها بطرق مختلفة حتى لو كانت المعلومات المطلوب تفسيرها نفسها من طرف عدة أفراد فيمكن من خلال نفس المعلومات اكتشاف مشكلات في التمويل في الوقت نفسه الذي يتم اكتشاف مشكلات في التسويق.

[1] كمال السيد غراب وفادية محمد حجازي، " **نظم المعلومات الإدارية مدخل تحليلي** "، الطبعة الأولى، جامعة مالك وسعود، السعودية، 1997، ص32.

**4- مشكلة القرار**: تؤثر المشكلة المطروحة أمام متخذ القرار في تفسير المعلومات المتاحة لديه، فإذا كانت المشكلة المطروحة تؤثر بشكل مباشر على استمرار المؤسسة وبقائها، فيكون هنا متخذ القرار في موقع حرج لأن القرار يؤثر على مسار حياة المؤسسة كلها .

**الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة.**

تواجه المؤسسة خلال القيام بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقلها في أداء وظائفها،مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، وتهدف عملية التقييم الأداء المالي للمؤسسة حيث تعمل على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة أهم المشاكل والبحث عن أسبابها ومحاولة اقتراح قرارات تصحيحية، ومن أهم هذه العوامل نجد :[1]

**أ.العوامل الداخلية المؤثر على الأداء المالي للمؤسسة:** هي التي تؤثر على أداء المؤسسة والتي يمكنا لتحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهم هذه العوامل نجد :

- الرقابة على التكاليف؛
- الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة ؛
- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال .

بالإضافة إلى تأثير خاصة بالرقابة حيث تهدف إلى رقابة المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة تحليل مدى أهميتها النسبية للمؤسسة ومحاولة تصحيحها، ومن أهم هذه المؤشرات نجد:

*نسبة الفوائد المدفوعة للأصول المنتجة : وتحسب كما يلي:

(إجمالي الفوائد + إجمالي الأصول المنتجة ) X 100

حيث إجمالي الأصول المنتجة = إجمالي الفروض + الاستثمار في الأوراق المالية والسندات الحكومية وتبرز هذه النسبة قدرة المؤسسة على رقابة سلوك هذه الفوائد المدفوعة وقدرتها على زيادة الأصول المنتجة.

*نسبة الفوائد المدفوعة على الودائع : تحسب كما يلي :

(إجمالي الفوائد + إجمالي ودائع العملاء والمستحقات ) X 100

حيث توضح هذه النسبة أهمية الفوائد المدفوعة إلى جملة الأموال التي تحصلت عليها المؤسسة من المصادر الخارجية (الودائع من العملاء، المستحقات) ويعبر نقص هذه النسبة على ربحية المؤسسة.

**ب. العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة**: تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وإنما يمكن توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات، ومحاولة إعطاء خطط لمواجهتها والتقليل من تأثيرها وتشمل هذه العوامل:

- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات :
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق:
- السياسات المالية والاقتصادية .

[1] سعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 38.

**خاتـــــــــمة الفصـــــل الأول**

يمكن القول أن جودة المعلومات المالية لا يمكن أن تحقق إلا بأمرين أحدهما الموضوعية والثانية تجنب الأخطاء والتزوير، ويقصد بالموضوعية عدم التحيز في معالجة البيانات وطرق عرضها، ويرجع التحيز إلى عدة أسباب نذكر منها المصلحة الشخصية لمعالجة البيانات ودرجة تفاؤله وتشاؤمه .....الخ ، لأن أهمية المعلومات المالية لا تمكن في سهولة الحصول عليها وحسب بل تتعدى إلى جودة تلك المعلومات التي يحصلون عليها وذلك من خلال توفرها عللا خاصتين أساسيتين وهما الملائمة الموثوقية وهذا حتى تتمكن من عملية تقييم الأداء المالي .

أن تقييم الأداء المالي يمكننا من تحديد نقاط القوة والضعف وفعالية الأداء في تحقيق الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها ولا يمكن أن يكون تقييم الأداء المالي جيد إذا لم يحسن المسير من استخدام المعايير والمؤشرات وقراءتها قراءة صحيحة بالاعتماد على جودة المعلومات المالية، وهذا من أجل إعطاء صورة واضحة عن واقع المؤسسة، لذلك نجد المؤسسة تهتم بتقييم الأداء المالي من أجل معرفة نقاط القوة والضعف للمؤسسة ومعالجتها .

# الجانب التطبيقي

# الفصل الثاني:

## دراسة ميدانية في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسيدي لخضر

**مقدمة الفصل الثاني**

تقاس الوضعية المالية لأي مؤسسة بمدى قدرتها على مواجهة التزاماتها بتاريخ استحقاقها، من جهة وبمدى إمكانية خلق عوائد مالية تساعدها في تطوير نشاطها وتوسيعه من جهة أخرى ما يضمن لها البقاء والاستمرار وذالك باستخدام المعلومات المتحصل عليها من مختلف المصادر وتوظيفها في المؤسسة .

وعليه في هذا الفصل سيتم التطرق إلى دراسة ميدانية حول التطرق إلى جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسيدي لخضر من خلال معرفة دور جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي بالإضافة إلى تحليل الوضعية المالية للوكالة بالاعتماد على أهم النسب والمؤشرات المالية

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى :

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي في الوكالة .

المبحث الثالث: استخدام المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي في الوكالة .

**المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بسيدي لخضر**

تعتبر بلدية سيدي لخضر منطقة إستراتيجية وفلاحية بامتياز نظر لما تتمتع به من ثروات وموارد طبيعية المتمثلة في المناخ والتربة... الخ. هذا ما دفع الدولة إلى مساعدة هذه المنطقة في تطور والرقي، خاصة في مجال الفلاحة والتنمية الريفية. التي تعتبر أحد الأولويات التي ترتكز عليها الدولة، لذلك قامت بإنشاء وكالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في هذه المنطقة، من أجل ترقية وتطوير هذا القطاع بالإضافة إلى مهام أخرى التي تقدمها هذه الوكالة، وهذا ما سيتم التطرق إليه المطلب الأول، وفي المطلب الثاني سيتم التطرق إلى أهداف ووظائف الوكالة وفي المطلب الثالث سيتم التطرق إلى موارد واستخدامها الوكالة.

**المطلب الأول: تقديم وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسيدي لخضر.**

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي للوكالة ومهام كل مصلحة في البنك .

**الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) .**

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو عبارة من حصيلة إعادة هيكل البنك الوطني الجزائري BNAبموجب المرسوم الرئاسي رقم82/106المؤرخ في17 جمادى الأول 1402الموافق لـ 13مارس1982. [1] والذي عدل بمرسوم 84-85المؤرخ في30 أفريل 1985. وهو عبارة عن شركة مساهمة (شخصية معنوية) ذات رأسمال قدره 33.000.000.000دج. لكائن مقرها الرئيسي بـ 17شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة، حيث يتمتع بالاستقلال المالي ويعيد تاجرا مع الغير، بدأ بنكBADR بـ 140وكالة متنازل له عنها من طرف BNA ليضم في الوقت الراهن 292 وكالة 41 ومديرية جهوية 7و مديريات عامة وهذه الكثافة وزيادة وتطوير مستمر وفق إستراتيجية من شأنها جعل البنك أشمل على المستوى الوطني .

ونظرا لأهمية الشبكة وهدفها بنك BADRمن طرف قاموس مجلة البنوك طبعة2001 المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائر والمرتبة 668 في الترتيب العالمي بين 4100 بنك مضف .

حيث تأسست وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في سنة 1982 بسيدي لخضر، أي تأسست مع تأسيس البنك الوطني الجزائري للفلاحة والتنمية الريفية وتحتل الوكالة موقعا استراتيجيا، حيث تقوم الوكالة بنفس مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وقد بلغ عدد المستخدمين فيها حاليا 22فردا .

[1] مرسوم رقم 82/106 المؤرخ في مارس1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، الجريدة الرسمية ، العدد 11، 16مارس 1982.

**الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسيدي لخضر**

رقم الشكل (II- 1): الهيكل التنظيمي للوكالة

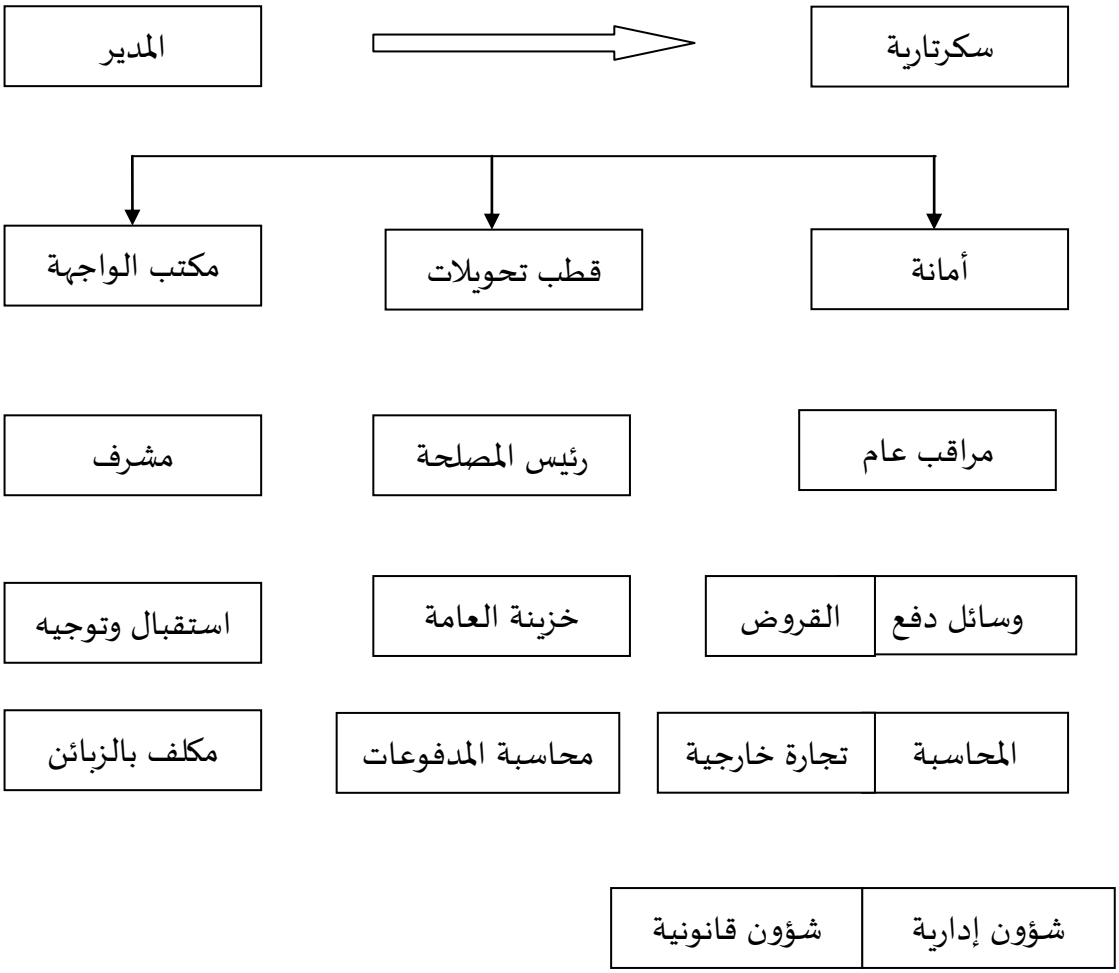


**المصدر**: الوثائق الداخلية للوكالة بنك BADR بسيدي لخضر.

يعتمد الهيكل التنظيمي للوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تحديد مهام كل مصلحة حسب درجة الكفاءات والقدرات الشخصية والجماعية وهذه هي مهمة كل مصلحة في الوكالة: [1]

- المديرة الوكالة: وتتكلف بالمهام التالية:
- تشرف على تسير الوكالة ؛
- وتقسيم العمل بين مختلف المصالح ؛
- وتسهر على التنفيذ الجيد للسياسة المقررة من طرف المصرف ؛
- وتمثيل الوكالة أمام الهيئات الرسمية للولاية ، .....الخ .
- **سكرتارية:** (مصلحة الأمانة): تعد سكرتارية المديرة مساعدة لها، تقوم باستقبال البريد الوارد وإرسال البريد الصادر وتحويل المكلمات الهاتفية ، ... الخ.
- **القسم الواجهة:** يضم الشباك يقوم بتلقي الودائع من طرف الزبائن وصرف الشيكات، ويقوم الصندوق بإدارته، حيث ينظم أمين الصندوق بالإيداعات النقدية ودفعها سواء كانت بالعملة الصعبة أو المحلية وخلال نهاية كل يوم يقدم وثائق السحب والإيداع إلى ما وراء الواجهة.
- **مصلحة التجارة الخارجية:** وهي المسؤولة عن عمليات التصدير والاستيراد، وتعتبر هذه المصلحة بمثابة وسيط بين المتعاملين الجزائريين والأجانب وعمليات البيع والشراء، كما تقوم هذه المصلحة بالتحويلات لإلى الخارج وفتح الاعتمادات المستندة للعمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية
- **مصلحة القروض:** تقوم هذه المصلحة بالعمليات المراقبة والتسيير لعمليات القروض ودراسة ملفات الزبائن الذين يطلبون القروض .
- **مراقب عام:** تقوم هذه المصلحة على مراقبة مدى تجانس حركة التمويل والمؤسسات مع المخططات والبرامج المتعلقة بها .
- **المحاسبة:** تقوم هذه المصلحة على الإشراف على العمليات المحاسبية والمالية وميزانيات أعمال نهاية السنة
- **شؤون إدارية:** تتمثل وظيفة هذه المصلحة في إدارة الوسائل البشرية والمادية للوكالة وحماية الأملاك والمعدات وكذلك منح العطل
- **شؤون قانونية:** تقوم هذه المصلحة بمساعدة الوكالة من الناحية القانونية وكذا متابعة الحالات المتنازع فيها، ودراسة الشكاوى وطلبات الحقوق وتعيين المحامين الذين يقمون بتمثيل البنك أمام المحاكم.

وفي الأخير يمكن القول يمكن أن العلاقة التي تربط بين مصالح الوكالة هي علاقة تكاملية ولا يؤخذ تداخل المصالح فيما بينهما .

[1] وثائق مقدمة من طرف مصلحة القروض لوكالة بنك BADR بسيدي لخضر.

**المطلب الثاني: وظائف وأهداف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسيدي لخضر.**

تسعى وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسيدي لخضر إلى تحقيق مجموعة من الوظائف الأهداف التي سيتم التطرق، إليها من خلال هذا المطلب.

**الفرع الأول : وظائف الوكالة بنك BADR بسيدي لخضر.**

تهدف الوكالة إلى تحقيق مجموعة من الوظائف من أهمها ما يلي: [1]

- **أولا: وظائف التقليدية** : وتتمثل فيما يلي :
- **قبول الودائع:** تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل في الوكالة وهي تحرص دائما على تنميتها، كما تشجع هذه الوكالة الأفراد على الإيداع لديها ؛
- **منح الائتمان**: فالائتمان يعني تسليف مال لاستثماره في الإنتاج الاستهلاك وهو يقوم على عنصرين هما الثقة والمدة .
- **خلق النقود**: تعتبر وظيفة خلق النقود من أهم الوظائف التي تقوم بها الوكالة، كما أنها لديها تأثير على الاقتصاد القومي .

**ثانيا: الوظائف الحديثة**: وتتمثل فيما يلي :

- **تقديم خدمات استثمارية**: مؤخرا أصبحت الوكالة تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشاء مشروعاتهم .
- **عمليات الصرف الأجنبي**: من الواضح أن مبادلة عملة بعملة أخرى يقتضي وجود نسبة لمبادلة هذه العملة، أو ثمن لهذه العملة مقارنة بتلك العملية ويسمى هذا الثمن بسعر الصرف، وأهم عملية في هذا المجال تمكن في بيع وشراء العملات الأجنبية .
- **تحصيل الشيكات**: تعمل الوكالة على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية التحويل من خلال غرفة المقاصة .
- **تحصيل الأوراق التجارية وخصمها:** الأوراق التجارية هي أدوات الائتمان قصيرة الأجل من أهمها الكمبيالة ، سند الأمر .....الخ .
- تمويل الاستغلال الزراعي ؛
- منح القروض المتعلقة بالقطاع الزراعي ؛
- تمويل بعض النشاطات التجارية ذات أهمية البارزة ؛
- العمل على تحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني .

[1] وثائق مقدمة من كرف مصلحة القروض لوكالة بنك BADR بسيدي لخضر.

**الفرع الثاني: أهداف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسيدي لخضر.**

تهدف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها: [1]

- إعادة تنظيم جهاز الإنتاج الفلاحي بتطوير وتعميم استعمال الإعلام الآلي وتجديد الثروة وعصرنتها ؛
- الحفاظ على حصته في السوق والتأقلم مع المتغيرات.
- تحسين جودة الخدمات ؛
- توسيع الأراضي الفلاحية ؛
- خلق ديناميكية للخزينة سواء كانت بالعملة الصعبة أو بالدينار ؛
- الاقتراب من الزبائن وتكوين الموظفين وتقويم سلوكهم، غير أنه لا يمكن لهذه الأهداف أن تتحقق ما لم يعمل البنك على :
- رفع الموارد بأقل التكاليف ؛
- التسيير الدقيق للخزينة ؛
- تكوين وتحفيز هيئة الموظفين؛
- تطوير الأرياف وتحسين ظروف العمل فيها وفقا لمخططات التنمية خاصة بعد العشرية السوداء التي تسببت في التروح الريفي ؛
- زيادة الاستثمارات في المجال الفلاحي مع تطوير المنتجات الغذائية ؛
- مساعدة الفلاح على تصدير منتوجة خارج الوطن ؛
- إنتاج وتطوير وتحسين خدمات لجلب أكبر عدد ممكن من الزبائن ؛
- تسعى وكالة إلى إيجاد سياسة تكوين أكثر فعالية مع جميع الموارد للحصول على خدمات أفضل وتسير أحسن.

* بالإضافة إلى هذه الأهداف هناك أهداف أخرى المتمثلة في المساهمة في التنمية الاقتصادية الوطني وتطوير العمل المصرفي قصد تحقيق الربح، وكذلك توفير السيولة التي تعني قدرة البنك المواجهة سحوبات المودعين ومواجهة طلب العملاء على القروض، وكذلك تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين الذي يعتبر كأحد الأهداف الهامة للبنك الفلاحة والتنمية الريفية .

[1] وثائق مقدمة من مصلحة القروض لوكالة بنك BADR بسيدي لخضر.

**المطلب الثالث: موارد واستخدامات وكالة بنك BADR بسيدي لخضر.**

تتنوع موارد الوكالة بنك BADR بسيدي لخضر من حيث المصادر المتحصل عليها، حيث تمثل هذه الموارد التزام الوكالة اتجاه الغير أما استخداماته فتتمثل في الطريقة أو الكيفية التي من خلالها تشغل الوكالة الموارد المتاحة لديها من أجل تحقيق أرباح وعوائد، وهذا ما سوف يتم التطرق إليه .

**الفرع الأول: موارد وكالة بنك BADR بسيدي لخضر.**

يعرض البنك أنواعا متعددة من الإيداعات بهدف جذب أكبر عدد من المودعين وزيادة موارده ومن أهم هذه الموارد ما يلي : [1]

1. **ودائع تحت الطلب**: وهي كالأتي :

أ. **الحساب الجاري**: يتلقى هذا الحساب كل عمليات الدفع والسحب والعمليات ذات الطابع التجاري بفتح للأشخاص الطبعين والمعنوين ويمكن أن يكون مدينا، لا يدر فوائد لصاحبه .

ب. **الحساب الشيكات**: يعتبر جزء من وسائل الدفع يفتح للأشخاص الطبعين خاصة الإجراء منهم، ويجري التعامل به في أي وقت دون إشعار مسبق للبنك، وهو حساب جاري لا يقوم بالعمليات التجارية ولا يدر فوائد لصاحبه .

ج. **دفتر الادخار البنكي**: عبارة عن ودائع يمكن لصاحبها أن يسحب منها في أي وقت، لكن الأفراد لا يقبلون على السحب منها لأنها عادة ما تكون المبالغ زائدة عن احتياجاتهم، تفرض عليها سعر فائدة متغير حسب السعر السائد في السوق .

- **الودائع لأجل**: هي ودائع لا يمكن لصاحبها أن يسحب منها إلا بعد مرور مدة معينة وهذه المدة تكون متفق عليها مسبقا مع البنك وتمنح عليها فوائد متغيرة حسب المدة سنويا وهي نوعان :

ودائع لأجل على شكل حساب وسندات الصندوق.أما في حالة سحب هذه الودائع تطبق على صاحبها عمولة مقابل سحب أمواله من الوكالة.

*بالإضافة إلى موارد أخرى المتمثلة في صناديق الزبائن وهي عبارة عن خدمة يقوم بها البنك بحيث يقوم الزبون بكراء صندوق من أجل حفظ على أشياء ثمينة أو ذات قيمة معنوية. وكذلك يقوم بتلقي العمولات والتي هي عبارة عن مبالغ مقابل خدمات مقدمة من طرف البنك كدراسة ملف الطلب القرض .... الخ .

وكذلك الودائع التي تتحصل عليها الوكالة من طرف المؤسسات ذات الطابع الفلاحي والصناعات التقليدية والسلفيات التي تستطيع إبرازها وكذلك التسبيقاته برامج التنمية وكذلك كل المجهودات والإمكانيات المالية الأخرى المتحصل عليها في نشاطها .

[1] وثائق مقدمة من مصلحة القروض لوكالة بنك BADR بسيدي لخضر.

**الفرع الثاني: استخدامات وكالة بنك BADR بسيدي لخضر.**

تتمثل استخدامات وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي: [1]

***أولا: القروض**: وتمثل القروض أهم استخدامات الوكالة لمواردها ويمكن تصنيفها إلى الأنواع التالية

- **قروض قصيرة الأجل:** هي نوع من أنواع القروض التي لا يتجاوز أجلها سنة،ويشكل هذا النوع من القروض الجزء الأكبر من أنواع القروض التي تقدمها الوكالة، ويتم الوفاء بها على نهاية العملية التي استهدفت تمويلها له عدة صور أهمها:
- تسهيلات الصندوق؛
- القروض الوصل هي عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة للتمويل العملية المالية الغالب يكون تحقيقها شبه مؤكد ولكنها مؤجلة لأسباب خارجية الموسمي ؛
- **قروض متوسطة الأجل**: هذا النوع من القروض تزيد فترته عن سنة وتقل عن خمسة سنوات.

*** ثانيا: الأرصدة لدى البنوك الأخرى**: ويكون ذلك من خلال ثلاث مستويات .

- **المستوى الأول:** أرصدة لدى البنك المركزي:

ويكون ذلك في شكل احتياطي النقدي الذي ينص عليه قانون البنوك ويجب ألا يقل عن نسبة معينة من مجموع الودائع .

- **المستوى الثاني**: أرصدة لدى البنوك الأخرى المحلية .

حيث تحتفظ الوكالة بأرصدة لدى بعضها البعض لتسهيل التعامل وتعتبر هذه الأرصدة من النقد الجاهز.

**المستوى الثالث**: أرصدة لدى البنوك الأجنبية.

وهي أرصدة تعود ملكيتها للوكالة BADR ولكنها مودعة لدى بنوك أجنبية .

**ثالثا: الأوراق التجارية**: تعتبر من أفضل أشكال الاستثمار القصيرة الأجل، كما أنها تستحق بعد الدفع فترة قصيرة فإن البنك يجد فيها وسيلة لتجديد القروض باستمرار فضلا عن أنها يمكن خصمها لدى البنك المركزي إذا أحتاج إلى أموال في الحال .

بالإضافة إلى قروض الخاصة التي تكون موجهة لتحويل أصل معين من الأصول وتنقسم إلى:

- **تسبيقات على البضائع:** هو عبارة عن قرض يقدم للزبون لتمويل مخزون والحصول على بضائع كضمان للقرض.
- **القروض المقدمة للأفراد:** وهي ذات طابع شخصي.

**- السحب على المكشوف وهو عبارة عن قرض بنكي للفائدة الزبون الذي يسجل نقص في الخزينة الناجمة عن كفاية رأس المال.**

[1] وثائق مقدمة من طرف مصلحة القروض لوكالة بنك BADR بسيدي لخضر.

**المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي في الوكالة .**

تعتبر عملية التقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها الوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهذا ما أدلى به رئيس المصلحة المستخدمين، لما لها أهمية كبيرة فهي تتطلب مجموعة من قواعد والمراحل وهذا ما سيتم التطرق إليه في المطلب الأول أما المطلب الثاني سيتم التطرق إلى تقييم الأداء المالي باستخدام السبب المالية وأهميتها في الوكالة أما في المطلب الثالث سيتم التطرق إلى تقييم الأداء المالي باستخدام القوائم المالية.

**المطلب الأول: قواعد ومراحل تقييم الأداء المالي .**

ترتكز عملية التقييم الأداء المالي على مجموعة من القواعد والمراحل من أجل تقييم أداء الوكالة وهذا ما سوف يتم التطرق إليه خلال هذا المطلب

**الفرع الأول: قواعد تقييم الأداء المالي .**

ترتكز عملية تقييم الأداء المالي في الوكالة BADR على عدة قواعد أساسية أهمها: [1]

- **وجود أهداف محددة مسبقا:** من المؤكد أن عملية تقييم الأداء لا توجد الإ حيث توجد أهداف محددة مسبقا، وقد تكون في صورة خطة أو سياسية أو معيار أو نمط أو قرار فا للودائع المالية وقوانين ربط الموازنة وما تتضمنه من قواعد وضوابط، كذلك التكاليف النمطية ومعدلات الأداء المعيارية، أهداف محددة مسبقا يتم على أساسها تقييم الأداء .
- **قياس الأداء الفعلي:** يتم قياس أو تقدير الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات ويجب توفير عاملين مدربين للقيام بهذه الأعمال مع استخدام الآلات المستخدمة متى كان ذلك مناسبا لسرعة عرض نتائج القياس أو التقدير واتخاذ القرارات الخاصة بها .
- **مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير** : يتم مقارنة الأداء المحقق بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء كانت إيجابية أو سلبية لتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية، أو جعلها قادرة على مجابهة الأخطاء قبل وقوعها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تحول دون وقوعها، ويجب أن تركز الرقابة عن الانحرافات الهامة.
- **اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات:** أن اتخاذ القرارات لتصحيح انحراف ما يتوثق على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقا وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة ذلك الأداء المحقق الهدف المخطط، لذلك فان الانحراف و بيان أسبابه يساعدان على تقدير الموفق واتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب، ومحددا بوضوح نوع التصحيح المطلوب، أخذا في الاعتبار جميع الظروف المحيطة بالقرار.

وذلك يمكن القول بأن عملية تقييم الأداء هي نفسها في مؤسسات أخرى والهدف منها هو التعرف على مدى تحقيق الوحدات الإدارية للأهدافها وكذلك الحصول على المعلومات الضرورية للتخطيط الجيد للمستقبل .

[1] وثائق مقدمة من طرف مصلحة القروض لوكالة بنك BADR بسيدي لخضر.

**الفرع الثاني: مراحل عملية تقييم الأداء المالي في وكالة BADR.**

تمر عملية تقييم الأداء المالي في وكالة BADR بعدة مراحل أهمها : [1]

- **الحصول على البيانات والمعلومات الإحصائية**: وذلك من خلال القوائم المالية المتمثلة في الميزانية، جدول النتائج وقائمة التدفق النقدي والقوائم الأخرى والملاحق المرفقة بالتقارير المالية إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة، والبيانات المتعلقة بأنشطة البنك .

- تحليل ودراسة البيانات والمعلومات المتعلقة بالنشاط: حيث يتعين توفير مستوى الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية هذه البيانات .

- **إجراء عملية تقييم**: باستخدام المعايير ونسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوكالة، على أن تشمل التقييم النشاط الوكالة والذي يهدف للتوصل إلى حكم موضوعي ودقيق ويمكن الاعتماد عليه .

- **تحديد الانحرافات**: وذلك بمقارنة نتائج التقييم مع الأهداف المخططة للوحدة وأن الانحرافات التي حصلت في نشاط قد تم حصرها وتحديد أسبابها ،وأن الحلول اللازمة لمعالجة الانحرافات قد اتخذت وأن الخطط قد وضعت للسير نحو الأفضل في المستقبل .

- **متابعة العمليات التصحيحية الانحرافات**: وذلك بتزويد نتائج التقييم إلى الإدارات المختلفة داخل الوحدة للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة .

**المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية وأهميتها في الوكالة.**

تعتبر النسب المالية من أهم عملية التقييم التي تعتمد عليها الوكالة لمالها أهمية كبيرة في عملية تحليل الوضعية المالية للوكالة بنك BADR وهذا ما سوف يتم التطرق إليه في هذا المطلب .

**الفرع الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية .**

تعتبر مؤشرات الأداء المالية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الإدارة لوكالة البنك BADR في تحليل قوائمها المالية لمعرفة مدى سلامة مركزها المالي وربحية المؤسسة، ومن بين هذه المؤشرات نجد: [2]

1. **نسبة الربحية:** تعطي هذه النسبة مؤشرات عن مدى قدرة الوكالة على توليد الأرباح من خلال استثماراتها.
2. **نسب السيولة:** تعني الموجودات بالوكالة والتي من خلالها تستطيع الوكالة الوفاء بالتزاماتها لي الأجل القصير .
3. **نسب كفاية رأس المال:** إن احتفاظ الوكالة بمستوى رأس مال مناسب يؤدي إلى رفع قدرة القطاع المصرفي ويسهم في تعزيز الثقة به وبالتالي هو في الحفظ على استقرار النظام المالي ككل .
4. **نسب مخاطر الاستثمار:** عند اتخاذ قرارات الاستثمار فالمستثمر لا ينظر إلى العائد فقط بل يأخذ بعين الاعتبار درجة المخاطرة المرافقة لذلك العائد .

[1] وثائق مقدمة من طرف مصلحة القروض لوكالة بنك BADR بسيدي لخضر .

[2] وثائق مقدمة من طرف مصلحة القروض لوكالة بنك BADR بسيدي لخضر.

**الجدول رقم: (II ـ 2) : أهم النسب المالية التي تعتمد عليها الوكالة :**

| أهم النسب المالي في الوكالة | طريقة الحساب | أمثال عن الوكالة في 2017/12/31 |
|---|---|---|
| نسبة متابعة الأخطار | قروض مدفوعة / مجموع القروض X 100 | 1 .479 .150 .47.95 / 1.542.093.529.82 X100= %96 |
| المخاطر الائتمانية | القروض والسلف / إجمالي الموجودات X 100 | 1542093529,82 / 7.384.313.443.32 X100= %20,88 |
| نسبة التوظيف | القروض والسلف / إجمالي الودائع X 100 | 1.542.093.529.82. / 7.321.370.391.26 X100= %21,06 |
| نسبة رأس المال الممتلك إجمالي الودائع | رأس المال الممتلك / إجمالي الودائع X 100 | 62.943.049.87 / 7.321.370.394.26 X100= %0,85 |
| نسبة رأس المال الممتلك إجمالي القروض | رأس المال الممتلك / إجمالي القروض 100X | 62.943.049.87 / 1.542.0935.29.82 X100= %4,08 |
| نسبة العمولات | العمولات / مجموع المنتوجات 100X | 5370349.12 / 5370349.12 X100= %12 .54 |
| نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات | رأس المال الممتلك / إجمالي الموجودات X 100 | 62943049.87 / 3443 32.7384 =52. 8 % |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف وكالة

وفيما يلي تحليل هذه النسب :

- إن ارتفاع نسبة متابعة الأخطار دليل على أن الوكالة لا تنظر إلا العائد فقط بل تأخذ بعين الاعتبار درجة المخاطر المرافقة لذلك العائد، أي أن الوكالة قبل منح القرض تدرس الوضعية المشروع وكذلك قدرة الزبون على تسديد القرض .

- إن انخفاض نسبة المخاطر الائتمانية راجع إلى قدرة الطرف المتعامل مع الوكالة على الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المحدد .
- إن ارتفاع نسبة التوظيف دليل على قدرة الوكالة على الوفاء بالتزاماتها المالية وكذلك في نفس الوقت يدل على عدم قدرة الوكالة على تلبية قروض الجديدة وفي نفس الوقت .
- إن ارتفاع نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع راجع إلى اعتماد الوكالة على الودائع كمصدر من مصادر التمويل وأيضا تبين مدى قدرة الوكالة على رد الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة له.
- إن انخفاض رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض راجع إلى مدى قدرة الوكالة على مواجهة المخاطر المتمثلة في عدم استرداد جزء من الأموال التي تم استثمارها .
- إن نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات تعكس مدى اعتماد المصرف على حقوق الملكية في تمويل إجمالي الموجودات .

**الفرع الثاني: أهمية النسب المالية في وكالة BADR بسيدي لخضر.**

من خلال دراستنا في وكالةBADR بسيدي لخضر وجدنا الوكالة تهتم كثيرا بالنسب المالية وهذا نظرا لأهمية النسب المالية من وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية فهي تتفاوت أهميته النسب المالية من وجهة نظر مستخدمي المعلومات المالية وذلك وفق الغرض من استخدام هذه النسبة، وقد تم تقييم الأهمية من وجهة نظر المستخدمين إلى الآتي : [1]

1. **الأهمية النسبة المالية من وجهة نظر المقرضين**: حيث أن هؤلاء المستخدمين يهتمون بثلاث أنواع من النسب المالية وهي بالترتيب نسب النشاط تم نسب السيولة وثم نسبا لربحية.
2. **أهمية النسب المالية من وجهة نظر المستثمرين :** حيث إن هؤلاء المستخدمين يقدمون الأهمية القصوى على نسب الربحية على حساب غيرهم ثم نسب القيم السوقية ثم نسب السيولة .
3. **الأهمية النسبية المالية من وجهة نظر المحللين الماليين:** حيث أن هؤلاء المستخدمين يقدمون الأهمية القصوى على نسب الربحية على حساب غيرها ثم نسب النشاط ثم نسب السيولة .

*ويمكن تلخيص أهمية النسب المالية في الجوانب التالية :

- تحديد مدى قدرة الوكالة على مواجهة الالتزامات الجارية ؛
- قياس درجة نمو الوكالة والكشف عن مواطن الضعف والقوة ؛
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإعداد الميزانيات التقديرية ؛
- قياس الفعالية التي تحصل عليها الوكالة باستغلالها لمختلف موجوداتها لتحقيق الربحية؛
- قياس الفعالية الكلية للوكالة ومستوى أدائها.

[1] وثائق مقدمة من طرف مديرية الوكالة بنك BADR بسيدي لخضر.

**المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي عن طريق استخدام القوائم المالية .**

تعتبر القوائم المالية من أهم عملية التحليل المالي التي تعتمد عليها الوكالة في تقييم أدائها المالي وتحديد انحرافات من خلال الأداء المتحقق عن المخطط في الوكالة، وذلك بالاعتماد على مجموع من القوائم المالية التالية: [1]

1) جدول حسابات النتائج: الذي يحتوي على مجموعة من المعلومات المالية :

**رقم الجدول (II. 1) : جدول حسابات النتائج في 12/31 / 2017**

| البيانات | المبالغ |
|---|---|
| ـ منتوج الاستغلال البنكي | +720 000 000،00 |
| ـ تكاليف الاستغلال البنكي | _ 73 000 000،00 |
| منتوج البنك الصافي | + 47 000 000،00 |
| ـ تكاليف التسيير | _ 30 900 000،00 |
| ـ نتيجة الاستغلال الخام | + 16 100 000،00 |
| ـ منتوج خارج الاستغلال | + 300 000،00 |
| ـ تخصص التسديد | _ 40 000 000،00 |
| ـ استرجاع التخصيصات | + 30 000 000،00 |
| النتيجة | + 640 000،00 |

**المصدر:** وثائق مقدمة من طرف مديرية الوكالة BADR بسيدي لخضر.

من خلال هذا الجدول اتضح لنا أن وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسيدي لخضر حققت أرباح تقدر بـ 640 000،00 وهذا راجع لعدة أسباب أهمها تخفيض التكاليف والقدرة على تسير مواردها وكفاءة العمال الوكالة وتحسين الخدمات المصرفية التي تقدمها الوكالة .... الخ .

2- **الميزانية:** وهي عبارة عن بيان يوضح المركز المالي للبنك في لحظة زمنية معينة، وماله من حقوق على الغير( جانب الأصول) وما عليه من التزامات نحو الغير( جانب الخصوم) فهي تنقسم إلى :

أ- **الميزانية تقديرية**: التي تقوم بها المؤسسة قبل بداية النشاط مثلا قيام بميزانية لسنة 2017 بحيث يتم ملاحظة الميزانية للسنتين الماضيتين 2015ـ 2016من أجل مقارنة أعمال سنة 2017 بأعمال سنة 2015 و2016 بحيث يقوم بتقديرات للحسابات المفتوحة حيث يتمكن من حساب الأعباء والمنتجات وتقديرات للقروض الممنوحة .

ب- **الميزانية الحقيقية:** يقوم بها كل شهر أو كل ثلاثة أشهر ويتم من خلالها تقييم الحسابات المفتوحة والأعباء والمنتجات .

**ميزانية ختامية:** هي عبارة عن مجموعة ما توصل إليه من خلال الميزانية الحقيقية .

[1] وثائق مقدمة من طرف مديرة الوكالة بنك BADR بسيدي لخضر.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن التحليل المالي هو وسيلة للوصول إلى مؤشرات مالية ذات دلالة ومغزى للحكم على أداء المصرف من خلال تحليل بنود القوائم المالية المتمثلة بالميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر وقائمة التدفقات النقدية لمعرفة النتائج المتأنية عن أنشطة المصرف، وهو أيضا أداة لتقييم الأداء المالي والتشغيلي للمصرف. وتبرز أهمية التحليل المالي أيضا من خلال تمكين الإدارة من الاستثمار الفرص المتاحة والابتعاد عن التهديدات، من خلال ما يعرف بتحليلSWoT الموضح في أشكال التالية:

**رقم الشكل (II ـ 2) : نموذج SWoT**

| | |
|---|---|
| **الفرص والقوة** : تعظيم الوكالة نقاط القوة للاستغلال الفرص | **الفرص والضعف:** معالجة البنك نقاط الضعف من أجل استغلال الفرص |
| **القوة والتهديدات**: تعظيم الوكالة نقاط القوة لمواجهة المنافسين | **الضعف والتهديدات**: تجنب الوكالة نقاط الضعف من أجل تفادي تدخلات |

**المصدر** : من إعداد طالبة .

## المبحث الثالث: استخدام المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي لوكالة بنك BADR .

تعد جودة المعلومات المالية موردا من الموارد الأساسية في عملية تقييم وتسير بمختلف مستوياته، فلا يمكن أن يوجد تخطيط دون معلومات ولا يمكن اتخاذ القرار دون توفر معلومات .

فضلا عن أهميتها ودورها في تقييم الأداء المالي، فهي تعد بمختلف أنواعها من الوسائل التي تلجأ إليها المؤسسة لتحسين أدائها. فالمعلومات المالية شيء ضروري في عملية تقييم وتسير، ولكن توفر المعلومات المالية ليس بالشيء الكافي بل يجب على المؤسسة أن تتحصل عليها بالجودة المالية وفي الأوقات المناسبة.فالمعلومات المالية يجب أن تتوفر على مجموعة من الشروط وهذا ما سيتم التطرق إليه في المطلب الأول الذي سيتم تحدث عن شروط والمحددات الأساسية لجودة المعلومات المالية وفي المطلب الثاني سيتم التطرق إلى مصادر المعلومات وأهميتها في عملية تقييم الأداء المالي في الوكالة .

### المطلب الأول: شروط وقيود جودة المعلومات المالية .

من خلال هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى كل من شروط وقيود جودة المعلومات المالية لما لها أهمية كبيرة لدى الوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

#### الفرع الأول : شروط جودة المعلومات المالية .

إن احترام هذه الشروط يؤثر بالإيجاب على جودتها وهذه هي أهم شروط جودة المعلومات المالية:[1]

- **التحديد:** أن تكون المعلومات محددة بدقة ؛
- **السرعة:** إن سرعة الإيصال للمعلومات لها دور تكافؤ الفرص لاستخدام المعلومة ؛
- **شمولية المعلومة:** يجب أن تكون المعلومة مترابطة فيها بينها وشغلة في وصف الأحداث المعبرة عنها ؛
- **الملائمة:** ملائمة المعلومة هي المقياس الأساسي لجودة المعلومات ؛
- **التوافق في التصوير أو التمثيل:** يجب أن يتطابق بشكل المعلومة مع وصفها للحدث ؛
- **التأكيد:** يجب أن تكون المعلومة المعدة من أطراف مختلفة تؤدي إلى نتيجة واحدة ؛
- **عدم التحيز:** هذا الشرط يشير إلى غياب القصد في تحريف أو تغيير المعلومات لغرض التأثير على المستخدم للوصول إلى نتيجة معينة ؛
- **الوضوح:** يشير هذا الشرط إلى الدرجة التي يجب أن تكون فيها المعلومات خالية من الغموض .

[1] وثائق المقدمة من طرف مصلحة القروض في وكالة بنك BADR بسيدي لخضر.

**الفرع الثاني: القيود الأساسية لجودة المعلومات المالية .**

حسب الدراسة التي أجرتها LASCF هناك فيدين أساسين لتحديد محتوى المعلومات المالية وهي : الأهمية النسبية والتكلفة .

وعلى غرار المؤسسات الأخرى فإن بنك تؤثر فيه هذه القيود التي وهي كالتالي :[1]

**الأهمية النسبية**: والتي تكمن أهمية المعلومة من خلال تقدير انعكاس مدى إهمالها أو عدم الدقة فيها على متخذ القرار،حيث أن المعلومة المهمة نسبيا هي التي تؤدي نسيانها أو إهمالها إلى تحريف القرار والعكس، ومن خلال هذا نجد أن المعلومات المالية تنقسم إلى قسمين هامة نسبيا وغير هام نسبيا وهذا نتيجة لوضعيتها من عتبة الاعتراف، أي المعلومة الهامة نسبيا يجب إدراجها ومعالجتها بشكل دقيق أما المعلومات غير الهامة نسبيا فالعكس صحيح .

**تكلفة المعلومة المالية**: هي التي تحقق فائدة أو منفعة لاتخاذ القرار، لكن المستخدم يكون أمام قيد هو تكلفة الحصول عليها مقابل الفائدة التي يجنيها من استخدامها، وبالرغم من أن المؤسسة هي التي تتحمل تكاليف عملية المعالجة والعرض للبيانات لتصبح عبارة عن معلومة جاهزة للاستعمال، إلا أن الأطراف الخارجين هم الذين يقررون منفعتهم منها، إن العلاقة بين المنفعة والتكلفة تظهر إشكالية ارتفاع التكاليف الخاصة بمعالجة ونشر المعلومات، وكذا مصاريف المراجعة، التدقيق التي تتحملها المؤسسة، إلا أن المؤسسة تسعى لإظهار صورة راقية عن وضعيتها المالية من أجل كسب ثقة المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين .

بالإضافة إلى قيود أخرى على سبيل المثال نجد التحفظ وهو عبارة عن سياسة الحيطة والحذر وهي نتيجة لعدم التأكد في بعض ظروف أو بسباب تعدد طرق القياس، كل هذا تجعل المؤسسة تتحفظ في الاعتراف والعرض لمعلوماتها المالية في القوائم المالية المنشورة .

**المطلب الثاني: مصادر المعلومات وأهميتها في عملية التقييم الأداء المالي في الوكالة.**

تعتبر تنظيم وتدفق المعلومات وتداولها في النشاط المصرفي أكثر أهمية نظر لخطوة القرارات في هذا النشاط، لذلك نجد الوكالة تقوم بجمع المعلومات مختلف المصادر ها وهذا راجع إلى الدور الكبير في عملية التقييم الأداء المالي. وهذا ما سوف يتم التطرق إليه من خلال هذا المطلب .

**الفرع الأول: مصادر معلومات عملية التقييم الأداء المالي في الوكالة .**

تعتبر عملية جمع المعلومات أول مرحلة من مراحل عملية تقييم الأداء المالي في الوكالة ويشترط في المعلومات أن تتميز بالمصدقية الموثوقية وأن تكون في الوقت المناسب، أي يجب أن تكون المعلومات تتميز بالجودة العالية، ولقد تعدت مصادر المعلومات التي تعتمد عليها الوكالة في تقييم أدائها المالي، وتنقسم هذه المصادر إلى [2]:

1- **المصادر الخارجية**: تتحصل الوكالة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، ويمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات :

[1] وثائق مقدمة من طرف مصلحة القروض بوكالة بنك بسيدي لخضر

[2] وثائق مقدمة من طرف مديرية الوكالة بنك BADR بسيدي لخضر.

أ- **المعلومات العامة**: تتعلق هذه المعلومات بالحالة الاقتصادية حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة زمنية معينة .

ب- **المعلومات القطاعية**: تتمثل في المعلومات المتحصل عليها من البنوك الأخرى .

**2- المصادر الداخلية:** تتمثل هذه المعلومات في مخرجات النظام المحاسبي وهي :

أ. **الميزانية المحاسبية:** تعرف الميزانية على أنها صورة فوتوغرافية لوضعية الوكالة بنك BADR زمن معين، أي أنها تظهر موارد الوكالة والتي تسجل في جانب الخصوم واستخدامات الوكالة التي تسجل في جانب الأصول .

ب. **جدول حسابات النتائج:** هو القائمة التي تظهر تفصيلات الإيرادات عن مجموع المصروفات خلال الفترة المحاسبية الواحد، حيث تعبر هذه القائمة عن نتيجة الوكالة بنك BADR وما تقود إليه من ربح أو خسارة .

ج. **الملاحق:** الملحق هو وثيقة شاملة تنشئها الوكالة بهدف تكملة وتوضح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج فهو يمكن أيقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول حسابات النتائج بأسلوب آخر وتقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات :

- المعلومات الكمية أو الرقمية الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج .
- المعلومات غير الرقمية وتتمثل في التعليقات .

**الفرع الثاني: أهمية المعلومات في تقييم الأداء المالي في الوكالة بنك BADR .**

تعتبر استخدام المعلومات في مجال لتقييم الأداء المالي ظاهرة عملية من ظواهر الحياة في العصر الحديث، ومصدر يعتمد عليه المسيرين والمحللين الماليون في تقييم الأداء المالي والتي تقوم على جملة من الإجراءات والقرارات من أجل تحقيق الأهداف التي قامت المؤسسة بتسطيرها، فعملية تقييم الأداء المالي هي عملية تساعد المؤسسة على اكتشاف نقاط الضعف والقوة وكشف الانحرافات ومحاولة علاجها وتساعد عملية تقييم الأداء المالي في التعرف على المركز المالي ثم محاولة تقديم نتائج واقتراحات تساعد على تحسين الوضعية المالية للمؤسسة وكذلك تقييم أنشطتها في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة من الزمن وتهدف هذه العملية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المخططه والمحددة مسبقا من جهة وقياس كفاءة البنك واستخدام الموارد البشرية والمادية المتاحة من جهة أخرى وإجراء هذه العملية يستوجب تحقيق ثلاث مراحل وهي : [1]

- جمع المعلومات الضرورية وبالجودة العالية ؛
- قياس الأداء الفعلي ومقارنة مع الأداء المخطط ؛
- دراسة الانحراف وإصدار الحكم ومحاولة حل هذه المشاكل .

كما لا يمكن أن تقوم قائمة للتقييم الجيد للأداء المالي إذا لم يحسن المسيرين والمحللون الماليون في اختيار وانتقاء المعايير والمؤشرات المالية التي تعكس الأداء المالي للبنك من خلال تحديد النقاط التالية .

- تحديد الأهداف والمهام الأساسية للبنك ؛

[1] وثائق مقدمة من مصلحة القروض وكالة بنك BADR بسيدي لخضر.

- تحديد عوامل النجاح ؛
- إيجاد المؤشرات التي تسمح بضبط أو مراقبة عوامل النجاح .

وفي الأخير نستنتج ان التنظيم وتدفق المعلومات المالية وتداولها في النشاط المصرفي أكثر أهمية نظرا لخطورات وقرارات في هذا النشاط، فهي تساعد الوكالة في عملية تقييم الأداء المالي لها ، من خلال القوائم المالية والتقارير المالية التي تحتوي على مجموعة من البيانات والمعلومات المالية التي تساعد المحللون الماليون وغيرهم من أطراف المهتمة بأمر الوكالة في عملية تقييم الأداء المالي .

**خـاتمـــة الفصـل الثاني:**

من خلال دراستنا في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسيدي لخضر اتضح لنا أن الوكالة تسعى إلى تحسين أدائها من سنة إلى أخرى، من خلال استخدامها المعلومات المالية من أجل تقييم الادائها المالي من خلال اعتمادها على مؤشرات مالية بالإضافة إلى تحليل بعض النسب والنتائج كنسبة استعمال القروض ونسبة العمولات والمردودية .

وبعد تحليل القوائم المالية والتقارير المالية استنتجنا هذه النسب والنتائج ذات كفاءة وفعالية لتحسين الأداء المالي في الوكالة وهي عبارة عن نتائج نهائية لتحديد قدرة الوكالة وإمكانيتها من أجل تحقيق الأهداف وتحديد نقاط قوتها وضعفها وكذلك حل المشاكل التي تواجه الوكالة من خلال توفير المعلومات الضرورية لمعالجتها في الوقت المناسب .

# الخاتمـــــة العامـة

تعتبر جودة المعلومات المالية في وقتنا الحاضر ثروة هامة، إذا أن التحكم والاستغلال الجيد لها يحقق أرباحا ونجاحا للخطط المستقبلية وضمان لبقاء واستمرار، وذلك من خلال تقييم الأداء المالي، بالاعتماد وعلى قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محدد مسبقا. بهدف اكتشاف التغيرات التي لها تأثير في أنشطة المؤسسة واكتشف القرارات الخاطئة فورا وتصحيحها في الوقت المناسب فهو بذلك يساهم في تزويد بالمعلومات جاهزة وصحيحة وبدقة وجودة عالية من أجل اتخاذ القرارات .

ومن خلال دراستنا في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية اتضح أن جودة المعلومات المالية لها دور كبير تقييم الأداء المالي، فهي تعتبر المادة الأولية أو خام في عملية التقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات .

وعليه فإن تقييم الأداء المالي يعتمد على مجموعة من المعايير والمؤشرات المالية وأدوات وطرق علمية وعملية دقيقة التي يجب أن توفرها المؤسسة من أجل تقييم أدائها المالي بالفعالية المثلى، من خلال توفيرها على المعلومات المالية وبالجودة العالية من أجل تحديد نقاط القوة والضعف باعتمادها على وظيفة التحليل المالي لقوائمها قصد تشخيص حالتها المالية ومعرفة النقائص ومعالجتها .

**اختبار صحة الفرضيات :**

- **تتمحور الفرضية الأول:** حول المعلومات المالية التي هي في الأصل بيانات تمت معالجتها من أجل استخدامها في عملية تقييم الأداء المالي وبالتالي اتخاذ القرار الفعال في الوقت المناسب، وهذا ما تم تأكيده من خلال هذه الدراسة حيث تعتبر المعلومات المالية في الأصل بيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطى معنى كامل يمكن استخدامها في عملية التقييم الأداء المالي

- **تتمحور الفرضية الثانية:** حول مؤشرات تقييم الأداء المالي التي لها دور فعال في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وهذا ما تم تأكيده في هذه الدراسة من خلال تحليل قوائم المالية والتقارير المالية التي توضح مدى نجاح المصرف في تحقيق أهدافه.

**نتائج البحث:**

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج أذكرها على النحو التالي :

- المعلومات المالية هي في الأصل بيانات مالية تمت معالجتها لتكون في صورتها الحالية وتتمتع بقيمة عالية حيث أن قيمتها تكون أعلى من تكلفتها ؛

- إن جودة المعلومات المالية لا تكمل أهميتها في الحصول عليها فقط بل تتعدى إلى توفرها على خاصتين أساسيتين وهما الملائمة والموثوقية؛

إن عملية تقييم الأداء المالي تستند على المعايير والمؤشرات التي توضح مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الأهداف الموجودة من ممارسة هذه الوظيفة ؛

- إن تقييم الأداء المالي ما هو إلا عملية مستمرة ومنظمة لقياس وإصدار الأحكام على النتائج المحققة مقارنة مع ما تم تحقيقه في الماضي وما هو مطلوب تحقيقه مستقبلا ؛

- تعتبر عملية التحليل المالي أداة من أدوات المراقبة لنشاط أي منظمة لذا يجب على المسؤولين اتخاذها بعين الاعتبار ؛

- أن المعلومات المالية هي وسيلة اتصال وتنسيق بين مختلف مستويات الإدارة من أجل تقييم الأداء المالي في الوكالة؛

- أن عملية تقييم الأداء المالي في مجال البنك تهدف إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها ومدى قدرتها على تحديد احتياطاتها وتحقيق أهدافها وضمان استمراريتها؛

- على البنك اعتماد على عملية تقييم الأداء المالي من أجل تحديد الانحرافات وتحديد أسبابها وكيفية معالجتها وذلك من خلال رسم السياسات المناسبة لتحسين مستوى الأداء المالي في البنك؛

- يجب على المسؤولين وضع معايير لقياس الأداء المالي وذلك من أجل ضمان تسيير الحسن الفعال في الوكالة ومن أجل الوصول إلى الهدف وهو تحقيق الربحية وضمان الاستمرارية والتطور والرقي؛

- يمكن للبيانات أن تكون معلومات مالية إذا كانت تخدم متخذ القرارات في شكلها الأولي، لكن في نفس الوقت قد تكون غير نافعة للمستخدمين الآخرين على شكلها الحالي، لذا يجب معالجتها من خلال عدة مراحل لتصبح معلومات يمكن بناء قرارات عن طريقها ؛

- تعتبر المعلومات المالية المادة الأولية في عملية التقييم الأداء المالي في الوكالة ؛

- أن عملية تقييم الأداء المالي هي عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات الغرض منها هو فحص المركز المالي للوكالة في تاريخ معين ؛

- يستند الأداء المالي إلى مجموعة من المعايير والمؤشرات من أجل تقييم أداء الوكالة ؛

- يعتبر تنظيم وتدفق المعلومات المالية وتداولها في النشاط المصرفي أكثر أهمية نظر للخطورة القرارات في هذا النشاط ؛

- إن المعلومات الجيدة يتكرر استعمالها باستمرار في عملية تقييم الأداء المالي في الوكالة ؛

- إن عملية تقييم الأداء المالي في الوكالة بنك BADR لا يقتصر على فترة زمنية معينة فقط بل يجب أن تمارس طول حياة المؤسسة وعلى فترات قصيرة أو طويلة وهذا حسب طبيعة الموضوع المراد قياسه وتقيمه؛

- تنتج القوائم المالية عن طريق إدراج العمليات التي تقوم بها المؤسسة وتقيدها في قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج ..... الخ ؛

- إن الاختلاف في عرض وإعداد القوائم المالية وطرق الإفصاح عن المعلومات وتقديمها يؤثر مباشرة على مستخدميها ؛

- أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية تتعامل بالأموال .

وفي الأخير يمكننا القول أن جودة المعلومات المالية في وقتنا الحاضر تعتبر ثروة هامة إذ أن التحكم والاستغلال الجيد لها يحقق أرباحا ونجاحا للخطط المستقبلية وضمان لبقاء واستمرار المؤسسة فهي تساهم في كلية تقييم الأداء المالي من خلال اتخاذ القرار الفعال في الوقت المناسب .

# قائمة المراجع

■ **المؤلفات العلمية:**


**1-** إبراهيم أحمد الصعيد،" **نظم المعلومات المحاسبية**" ،دار الفكر المعاصر للنشر، دمشق، سوريا، 1996.

**2-** أحمد إبراهيم،" **الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية**"، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر ، 2003.

**3-** أحمد حسين علي،" **نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية**"، دار الجامعة المصرية، القاهرة، مصر ، 1997.

**4-** اسماي فيربر،" **كل شيء عن الاستثمار**"، الطبعة الأولى، مكتبة جرير للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007

**5-** أكرم حداد مشهود هذا لول،" **النقود والمصاريف مدخل تحليل ونظري**"، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ، 2005.

**6-** أمين السيد أحمد لطفي،" **المحاسبة والتحليل المالي الفنادق**"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر،2007 .

7- أيمن فاضل مراني وهيثم محمد زغبي،" **نظم المعلومات الإدارية**"، دار الصنعاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2002.

**8-** بشير عباس العلاف،" **إدارة المصارف مدخل وظيفي**"، جامعة التحدي، الأردن،2001 .

**9-** توفيق محمد عبد المحسن،" **تقييم الأداء مدخل جديد لعالم جديد**"، دار الفكر العربي، مصر،2004.

**10-** جمال الدين لعويسات،" **إدارة الجودة الشاملة**"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 2003.

**11-** حسن حسني فلاح وعبد الرحمان مؤيد،" **إدارة البنوك مدخل كلي واستراتيجي معاصر**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.

**12-** حسن علي حربوش وآخرون،**" الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق**"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999

**13-** خالد بن سعد عبد العزيز بن سعيد،" **إدارة الجودة الشاملة**"، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.

**14-** خلدون إبراهيم الشريفات،" **الإدارة والتحليل المالي**" ،دار وائل للنشر، عمان، الأردن ، 2001

**15-** خليل محمد حسين الشماع وحمود خضير كاظم،" **نظرية المنظمة**" ،الطبعة الثالثة، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.

**16-** دو نالد كيسو وجيري ويجاند،" **المحاسبة المتوسطة**"، الجزء الأول ترجمة أحمد جامد حجاج دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005.

**17-** رمضان زيادة ومحفوظ جودة،" **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2011.

**18-** السعيد فرحات جمعة،" **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**"، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، رياض، المملكة العربية السعودية

**19-** سليم حسنة،" **نظم المعلومات الإدارية المعلومات وإداراة المعلومات في عصر المنظمات الرقمية**"، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2006.

**20-** سمير الصبان وإسماعيل جمعة،" **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**"، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 1997.

**21-** شروبد ويتشار وآخرون ،" **نظرة المحاسبة**"، ترجمة خالد كاجيجي وإبراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية ، 2006.

**22-** عباس مهدي الشيرازي،" **نظرية المحاسبة**"، ذات السلسل للطباعة والنشر، الكويت 1990.

**23-** عبد الرزاق قاسم،" **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2003 .

**24-** عبد الغفار حنفي ورسمية قرباقص،" **أسواق المالية**"، الدار الجماعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2000.

**25-** عبد الغفار حنفي،" **إدارة المصاريف السياسات المصرفية تحليل القوائم المالية الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

**26-** عبد القادر علا نعيم وآخرون،" **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**"، الطبعة الأولى، دار البلدية الأردن، 2009 .

**27-** عثماني الكيلاني وآخرون،" **المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية**"، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2000.

**28-** عدنان نايه النعيمي وآخرون،" **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.

**29-** علاء فرحان طالب وإيمان شبحان،" **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

**30-** عمر حسين،" **تصميم النظام المحاسبي مع دراسة تطبيقية على البنوك التجارية وشركات التأمين**"، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، 1999.

31- فايز النجار ،" نظم المعلومات الإدارية،" دار الحامد، عمان، الأردن، 2005.

32- كمال السيد غراب وفادية محمد حجازي،" **نظم المعلومات الإدارية مدخل تحليلي**"، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1997.

33- محفوظ أحمد جودة،" **إدارة الجودة الشاملة مفاهيم وتطبيق**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن ، 2006.

34- محمد صالح الحناوي وعبد السلام السيدة،" **المؤسسات المالية البورصة والبنوك المالية**"، الدار الجامعية، مصر، 2000.

35- محمد عطية مطر و آخرون،" **نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات الإطار الفكري وتطبيقاته العملية**"، دار حنين للنشر، عمان، الأردن، 1996.

36- محمد قومي وآخرون،" **تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية**"، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية ، مصر ، 1999.

37- محمد محمود الخطيب،" **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**"، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان ، الأردن ، 2009.

38- محمد يونس خان وهشام صالح غرايبة،" **الإدارة المالية**"، الطبعة الثانية، مركز الكتب الأردني، عمان، الأردن، 1995.

39- محمود السيد الناغي،" **اتجاهات معاصرة في نظرية المحاسبة**"، المكتبة العصرية المنصورة، مصر 2007.

40- منير إبراهيم هندي،" **إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات**"، الطبعة الثالثة، المكتبة العربية الحديثة، الإسكندرية، مصر ، 2000

41- موسى سعيد مطر وآخرين، " **التمويل الدولي**"، الطبعة الثانية، صفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008 .

■ **الرسائل الجامعية:**

**1-** سامية يعقوب،" **تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة الاقتصادية عملية اتخاذ القرارات**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستعانم، 2015/ 2016.

**2-** عادل عشي،" **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم**"، رسالة ماجيستر، تخصص تسير مؤسسات الصناعية، جامعة بسكرة ، 2001 /2002 .

**3-** عبد الحميد مانع الصبح"، **أهمية الملائمة والثقة في التقارير المالية المنشورة لأغراض اتخاذ القرارات وتقييم الأداء**"، رسالة ماجيستر، تخصص تسير مؤسسة جامعية المستنصرة، بغداد العراق 1995/1994.

**4-** عصام عباسي،" **تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة اقتصادية واتخاذ القرارات**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، 2011 / 2012 .

**5-** مصطفى يوسف سبسي،" **دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات**" ،مذكرة تخرج لنيل درجة الماجيستر، تخصص محاسبة، جامعة حلب، البليدة،2010 ـ 2011 .

**6-** موسى نوفل" ،**تقييم أداء شركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن باستخدام معدل العائد للفترة 1991ـ 2000**"، رسالة ماجيستر ، تخصص تسير المؤسسات الصناعية، جامعة أل البب المفرق، الأردن،2001 / 2002.

**7-** هاجر بكاري"، **مصداقية المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الشهيد حه لخضر ، الوادي، 2015/2014.

■**الأوراق البحثية :**

1- اللجنة العربية للرقابة المصرفية، "**ترتيبات الأداء لتطبيق مقترح كفاية رأس المال بازل2** "،دراسة قدمت إلى الاجتماع السنوي الثلاثون لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والذي عقد في الجزائر في سبتمبر 2006 .

2- عبد الوهاب دادن ورشيد حفصي، "**تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التميزي (AED) خلال فترة 2006ـ 2011**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مجلد السابع، العدد الثاني، جامعة غرداية، 2014.

■**المداخلات العلمية :**

1- محمد الصغير القريش،" **عمليات المصادر الخارجية كمدخل لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**"، مداخلة في ملتقى الثاني حول الأداء المتميز والحوكمات، جامعة ورقلة، 22ـ 23، نوفمبر 2011.

2- نازم محمود ملكاوي وعبد الرؤوف حمادنة، "**دور المعلومات المالية في الحد من أثار الأزمة المالية العالمية على الأسواق المالية للدول النامية دراسة في سوق عمان المالي**"، بحث مقدم لمؤتمر الأزمة العالمية، جامعة الإسراء ، 2009.

3- هواري موسى،" **مدى قدرة المؤسسة الوطنية للأشغال الآبار ENTR، على تقديم معلومات مالية عالية الجودة في ظل قواعد الإفصاح المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية LASAFRS والمعايير الدولية للمراجعة ZSA ، جامعة سعد حلب البليدة يوم 11ـ13 ديسمبر 2011.

■**التقارير :**

**1-** وثائق مقدمة من طرف الوكالة بنك BADR بسيدي لخضر.

■**القوانين والمراسيم :**

**1-** مرسوم رقم 106/ 82،المؤرخ في مارس 1982المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجريدة الرسمية العدد 11،16 مارس 1982.

# الملاحـــــق

**الملاحق:**

**الملحق رقم (1): نموذج لميزانية البنك تجاري.**

| الأصول | المبالغ | الخصوم | المبالغ |
|---|---|---|---|
| الأصول النقدية:<br>. النقدية بالصندوق<br>. أرصدة لدى البنك<br>. أرصدة مدنية على بنوك أخرى<br>. قيم تحت التحصيل | XXX | الودائع المصرفية<br>. ودائع ادخارية<br>. ودائع الأجل | XXX |
| الأوراق المالية:<br>. سندات حكومية<br>. سندات الخزينة<br>. أسهم | XXX | الأرصدق الدائنة البنوك الأخرى:<br>. أرصدة دائنة للبنوك المحلية<br>. أرصدة دائنة للبنوك والمراسلين بالخارج | XXX |
| التسهيلات الائتمانية:<br>. أوراق تجارية مخصوصة<br>. قروض ممنوحة<br>. سندات مخصوصة | XXX | المبالغ المقترضة :<br>. قروض من البنك المركزي<br>. قروض من بنوك أخرى | XXX |
| الأصو الثابته:<br>. مباني<br>. معدات | XXX | مخصصات لمقابلة الالتزامات الخارجية:<br>. مخصص الضرائب<br>. مخصص التعويضات القضائية | XXX |
| أصول أخرى:<br>. إيرادات مستحقة<br>. مصروفات التأمين<br>. ممتلكات ألت ملكيتها للبنك | XXX | الخصوم الأخرى :<br>. إيرادات مدفوعة مقدما<br>. مصروفات مستحقة<br>حسابات رأس المال:<br>رأس المال<br>الاحتياطات | XXX |
| المجموع | XXX | المجموع | XXX |

**ملحق رقم (2) :المستفيدون من التحليل المالي.**

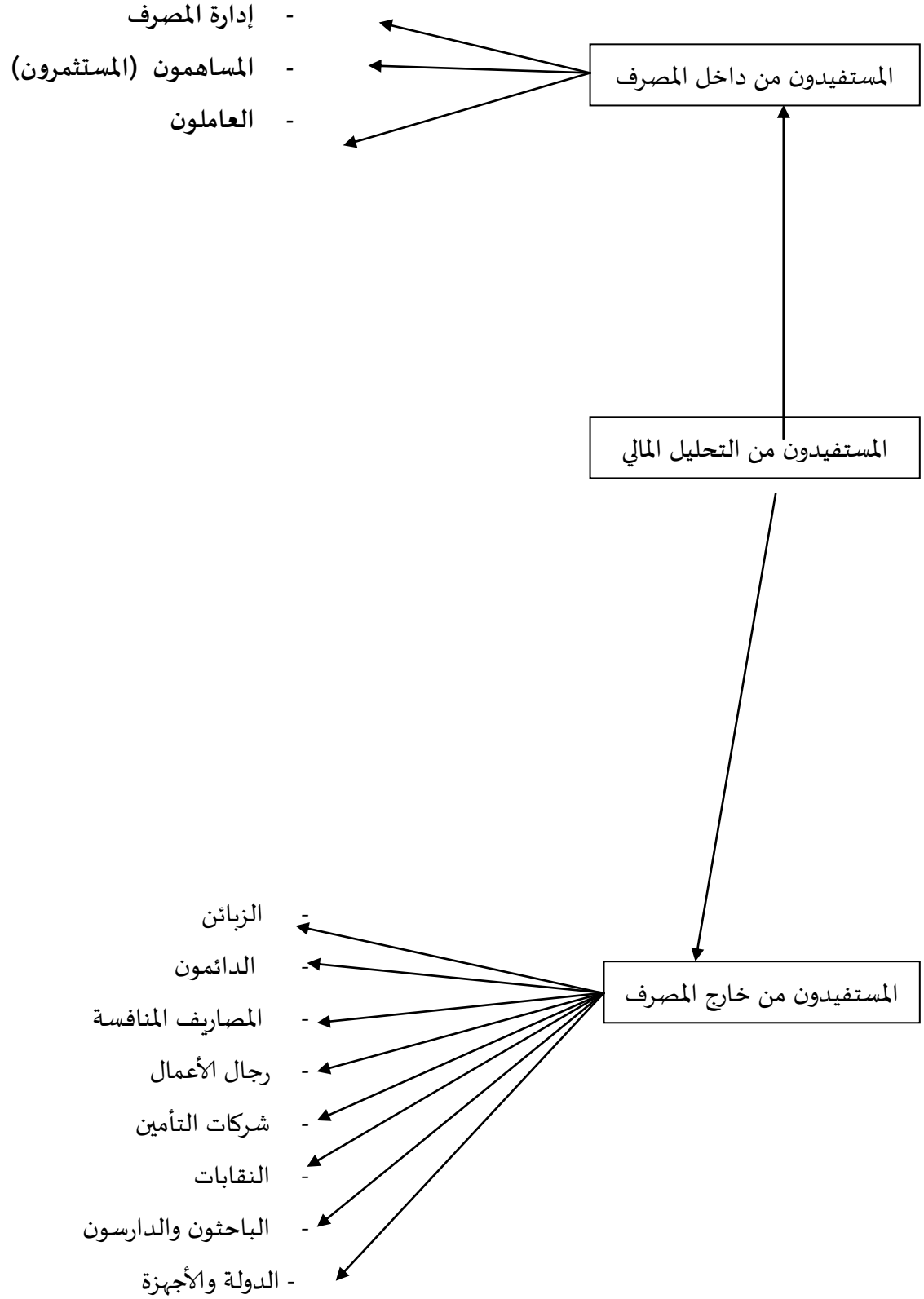

**الملخص:**

**يعتبر التنظيم والتدفق المعلومات المالية وتداولها في النشاط المصرفي أكثر أهمية نظرا لخطورة القرارات في هذا النشاط.**
**إذ تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي من خلال دراسة حالة وكالة البنك الفلاحة والتنمية الريفية بسيدي لخضر.**
**من خلال نتائج البحث توصلنا إلى أن المعلومات المالية تساعد أي مؤسسة في تقييم أدائها المالي، وذلك من خلال القوائم المالية والتقارير التي توفرها المعلومات المالية، فهي بذلك تساهم في تقييم الأداء المالي الذي يحدد نقاط القوة والضعف وبالتالي إعطاء صورة واضحة عن وضعية المالية للمؤسسة.**
**الكلمات المفتاحية : المعلومات المالية ، جودة المعلومات ، الأداء المالي ، تقييم الأداء المالي.**

**Abstract :**

**Regulation and flow of financial information and their circulation in banking is more important given the seriousness of decisions in this activity.**
**The aim of this study is to determine the contribution of the quality of financial information in the evaluation of financial performance through the case study of the Agricultural and Rural Development Agency in Sidi Lakhdar.**
**The results of the research show that financial information helps any organization evaluate its financial performance through financial statements and reports provided by financial information. It contributes to the assessment of financial performance that determines the strengths and weaknesses and thus gives a clear picture of the financial situation of the institution.**
**Keywords:**

**financial information, quality of information, financial performance, financial performance assessment.**